



Copyright © King Saud University

اسبال المطر على قصب السكر
نظم نخبة الفكر

للعامة المحقق السيد محمد بن اسماعيل
الامير الهـ . الى اليمن المتوفى ١١٨٢هـ

من محتلات الفقير الى الله تعالى سليمان بن عبد الرحمن الصنيع

٢١٣١
أ. ص
اسبال المطر على قصب السكر نظم نخبة الفكر، تأليف محمد
ابن اسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الكحلاني ثم
الصنعاني، ابوابراهيم عز الدين، المعروف كأسلافه
بالامير (١٠٩٩-١١٨٢هـ). لعلها كتبت بخط
سليمان الصنيع، في القرن الرابع عشر الهجري.
٥٣٧
٢٩٩ ق
مختلفة المسطرة ٣٤ × ٢٣ سم
نسخة حسنة، خطها نسخ.
الاعلام ٦: ٢٦٣، هدية المعارفين ٢: ٣٣٨
١- مصطلح السحرديث أ- الصنعاني، محمد بن
اسماعيل- ١١٨٢هـ. الناسخ ج- تاريخ النسخ.

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وأصحابه الطيبين وبعد فندرج
 على منظومتنا نصب السكر نظم نخب الفكر على مبادئ وأبانه معانيه مع اختصار واعتصار
 ودوافع بيان القواعد المختار
 حمد الله بسند كل حمد إليه مرفوعاً بغير عدد
 نصب على المصدرية لفعل واجب حذف لما تقرر منه أنه كل مصدر يربطه فاعله بالاضافة
 ككتاب الله وصيغة الله أو به مفعول به نحو ضرب الرقاب وسجادة الله ومعادله
 أو به فاعله بحذف الجر نحو سقاه أي سقاه أو به مفعول به لا بحرف الجر نحو سقاه الله
 وحمد الله فإنه حذف ما قبله كما قاله الفاضل الرضوي أنه الضارب بجره ما ذكرنا
 منه ذكر الفاعل أو المفعول بعد المصدر مضافاً إليه أو بحرف الجر لا لبيان النزوع إلى آخر ما ذكره
 وهو قريب مفعول الحمد لله أي حمد أي وقوله بسند في القاموس بسند الله سنوداً
 وسنداً مستنداً في الجمل حمد كاسند واستند انتهى فالمراد بصند كل حمد إليه تعالى
 منه قوله تعالى «إليه يصعد الكلم الطيب» وما كان له الحمد له أن لا يختص باعتبار لفظه ومفعله
 وقائمه التي بظلمة كل المصيدة للمسمول أما لفظه فالعبارات عنه واسمها جمل الجمل الرحيم
 الحمد لله رب العالمين الحمد لله الذي علمه السموات والأرضه وهي في أوائل حسي
 سورته القرآنية برك الفعلية بحدته الله ونحوه وغير ذلك وأما مفعله فأنه لا يختص
 القاطم وأما القاطم فهو رب العالمين بحد نفسه أنه لما أكتسب على نفسك
 وملائكته ونحوه بسبح بحمدك ونقدس لك والملائكة ما فيه منه حول العرش بسبحوه

محمد وبرهم وأنبياءه قال لنوح فقل الحمد لله الذي نجانا من الغرق الطامية وقال لرسول
 صلى الله عليه وسلم قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى الآية ومعلوم أنه لا يناد
 بقولونه ما أمروا به وقال الخليل الحمد لله الذي وهب لي على البزء عملاً وأحاط به حساباً
 جنباً فقل وقالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله رب العالمين -
 صدقنا وعده وقالوا الحمد لله الذي كثرنا الأرضه نسوا منه فجاءت حيث نشاء أي أرضه الجنة وإذا
 عرفت ذلك فكل حمد لله أي قائل وبأي عبارة وفي أي مقام وفي أي دار الدنيا
 ودار الآخرة مستند إليه تعالى لأنه الذي أمر به والذي علمه عباده وهذا هم إليه
 ولذا قال الصحابي في حضرة الصطفى صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله ما اعتدنا -
 ولا تصدقنا ولا صلينا) وقطعت منه أبيات:
 لك الحمد إذ علمتني الحمد والثناء ولولاك لم أعرفه لفظاً ولا معنى - وفي
 منه أبيات الرسية (فالكل يعجز عنه شأماً ناله - بل متكبر هم فيه لك الشفاء)
 (يتى بجراحة وأنت وهبتك سجادة هي منه يدك عطاء) (لولاك ما
 نظوه الله لفظاً - ولكانه أفضى من أعم البكاء) ولنا من أبيات
 الرسية (فله كل الحمد في كل حال - ومنه فضله أجراً الحمد في فينا)
 وقوله مرفوعاً في القاموس رضى كنهه هو ضمه وضمه وقوله مرفوعاً في
 قوله تعالى والعمل الصالح يرقه فهو يصعد إليه تعالى ومرفوعاً هو مرفوع
 على الحالية منه فاعله بسند أي يصعد إليه كل حمد حال كونه مرفوعاً، وقوله بغير
 عدد متعلقه بحذف و حال أيضاً أي كل حمد بضمه برفع حال كونه بغير عدد
 يصدره إذ لا يعلم عدد الحمد وعدة الخامد به الرب العالمية ويحتمل تعلقه بقوله
 حمداً أي أحمده حمداً بغير عدد هذا السند منه الحديث ما استند إلى قائم لكافي
 القاموس وفي تعريفات الشريف السند خلاف المرسل وهو الذي اتصل بمنازه
 إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والرفع منه الحديث ما أخبر به الصحابي منه قول رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ما أخبركم بأمر إذا فعله أو تفرجه أو وصفه أو حقه وفيه جازية
 استدل قال في التعريفات براءة الاستدلال على كونه الظاهر مناسباً للمعقود
 وهي تقع في ديباجات الكتب كثيرًا

متصل ليس له انقطاع ما فيه كذاب ولا وضاع
 قوله متصل غير مبتدأ محذوف أي حواري محمد الذي متصل لا ينقطع ولذا كانه بغير عدد الجملة
 متأنفة استيفاءً أي ما كان قبل لم كانه بغير عدد قال لأنه متصل لا ينقطع حتى ينقطع
 معدود ومعدود الاتصال عند الانقطاع قوله ليس له انقطاع وصف تأليدي
 منه باب نفحة واحدة وقوله ما فيه كذاب فقال صيغة مبالغة منه الكذب وحقيقة
 الاخبار عنه التي بخلاف ما هو عليه كما أنه أوسر وأسترط المقتلة العمدية
 وفي الحديث منه كذب علي متعمداً والمبالغة هنا أريد بها ما أريد به في قوله تعالى
 وما يريك بظلام للعبيد على أحد الوجوه منه أنه لو وقع كذب في الحمد وتصور لكاه
 الملو الكذب كما أنه لو وقع منه تعالى ظلم لكاه بالظلم وتحقير الله الحمد لا يتصور فيه
 وجه كذب أصلاً لأنه دائماً مطابحة للواقع والوضاع مثله في ثلثة المبالغة وفي البيت
 الإشارة إلى ما يتضمه التأليف

ثم صلوة الله تغشي أحمد والده وصحبه أهل التقى
 اردف التاء على الله تعالى بالدعاء لرسول الله صلى الله عليه وسلم واتى بحرف الترتيب للإشارة
 إلى تقديم الحمد على ذلك لأنه الشروع البداية بالتسليم على الله لم يمت كل امرئ بال لا
 يدأية الحديث والعطف للجملة الخبرية الاسمية على الخبرية الفعلية وهي خبر تائه لفظاً
 انشائية معنى كما قال القاضي زكريا رحمه الله المقصود بإيجاد الصلوة عليه صلى الله
 عليه وسلم كما أنه المقصود بالاولى إيجاد التسليم على الله تعالى وفسر القاضي زكريا الصلوة
 بالرحمة وهو تابع لغيره محمد خير عباده ذلك، وقال ابن القيم أنه قول ضعيف كالقول بأنه
 صلوة الله مغفرة وهو رواية عنه الضحال ووجه ضعف الاول أنه تعالى عطف الرحمة
 على الصلوة في قوله تعالى «اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة» والاصل في
 المغفرة دأبه وقبح خلافه فنادر لا يحل عليه افضح الكلام، والثاني أنه صلوة تعال
 خاصة بأنبياء ورسله والمؤمنين وأما رحمة فوسعت كل شيء مرادف لرحمة الرحمة
 من لوازم الصلوة وهو جباراً ومكرماً ففسرها بالرحمة فهو تفسير بعبارة تكراراً
 الثالث أنه لا خلاف في جواز الترحيم على المؤمنين بخلاف الصلوة على غير الانبياء رضي
 جوازها بخلاف على ثلاثة أقوال. الرابع أنه لو كانت الرحمة بمنهاها قامت مقام

في امتثال الامر واستطقت الوجوب عنده قال بوجوبه إذا قال اللهم ارحم محمداً وليس كذلك
 وعدة عشرة وجهاً في هذا القول بأنه الصلوة الرحمة تعال، واختار ابن تيمية الله على رسول
 صلى الله عليه وسلم والصلاة به وإظهار شرفه وفضله وحرمة وذكره بما روي في صحبه في الصلاة
 قال: صلوة الله على رسول تبارك عليه عند الملائكة، وقوله نفسي أحمد هو اسم علم
 صلى الله عليه وسلم كما قال عيسى رضى الله عنه ومبسر برسول يأتي من بعدى اسمه أحمد
 وكما ثبت في حديث جبريل به مطعون صلى الله عليه وسلم أنه قال له لي اسماء أنا محمد وأنا أحمد
 وأنا الماعى الذى يحب الله والكفر، إذ عرفت هذا فاسمها الاول له مستقانه منه الحمد
 والفرقة بينه محمد وأحمد منه وجوبه الاول أنه محمد هو الحمد بعد حمد رسول الله
 كثره حمد الخامس له وذلك مستلزم لثمة موجبات الحديث، وأحمد فعل تفضيل منه
 الحمد يدل على أنه الحمد الذى يستحقه أفضل مما يستحقه غيره لا محمد زيادة حمد في الكمية
 وأحمد زيادة في الكيفية فحمد الترحيم وأحمد أفضل حمد حمد البشر، والثاني أنه محمد هو
 هو الحمد حمد أفتكر أو أحمد هو الذى حمده لربه أفضل منه حمد الخامس غيره ذلك محمد
 على كونه محموداً ودل أحمد على كونه أحمد الخامس لربه تعالى، وقوله وآله عطف
 على أحمد اتى برهم لما ثبت في حديث الصحيحين بأنه كيفية الصلوة عليه صلى الله عليه
 وسلم التمام لله سبحانه فانه علمهم الكيفية بذكر التل وما قالوا صلى الله عليه وسلم كيف
 نصلى عليك قال قولوا اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد الحديث فامرهم بذكر اللفظ
 التل للآل وأما ما علم الآل فيه أربعة أقوال الاول أنه حرمة عليهم الصدقة
 وفيهم عيشهم ثلاثة أقوال، الاول بنو هاشم وبنو المطلب، الثاني بنو هاشم خاصة
 الثالث بنو هاشم ومنه فوقهم إلى غالب فيدخل فيه بنو المطلب وبنو أمية وبنو نوفل
 ومنه فوقهم إلى غالب، الاول للتأخرى رواية عنه أحمد، الثاني لرواية حنيفة ورواية
 أيضاً عنه أحمد، الثالث لزعم من أصحاب مالك الثاني من الأربعة أنه آل
 صلى الله عليه وسلم هم ذرية وأزواجه خاصة الحديث أتى محمد مرفوعاً اللهم صلى على محمد وأزواجه
 وذريته من ثبوت حديث وآل ذلك هذا المفضل انهم المراد به بالآل الثالث من
 انهم اتباعه صلى الله عليه وسلم إلى يوم القيامة فكانوا به عبد البرحة بعصه أهل العلم وأولهم
 من روى عنه القول جابر بن عبد الله ذكره البيهقي ورجحه النووي في شرح مسلم

الرابع من ابيه صلى الله عليه وسلم الاتقياء هذه امة ^{دلائل} والحق الاقوال مبسطة
 في محلها واقرط القول بانهم من حرمته عليهم الصدقة طاروا به البخاري من حديث
 ابن جرير رضي الله تعالى عنه انه اخذ الحسنه اخذ ثمره هذه الصدقة فنظر اليه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم واخرج امره فيه وقال اما علمت انه آل محمد لا يأكلونه الصدقة
 ورواه الامام مسلم بن الحجاج في كتابه الصدقة وحديث مسلم ايضا في زيارته رقم
 في قصه تغذي رخم وفيه انه صلى الله عليه وسلم قال اذكركم الله في اهل بيتي وكرهوا الا
 فقال عصيه به سيرة ومنه اهل بيته يا يزيد ابني ساذه من اهل بيته قال انه
 نساء من اهل بيته ولكنه اهل بيته من حرمته عليهم الصدقة بعده قال ومنهم قال
 آل علي وآل عجل وآل جعفر وآل عباس قال اكل هؤلاء حرم عليهم الصدقة الحديث
 والصحاح اعرف بتفسير ما رواه وقوله وصحبه جمع صاحب كتابي القاموس حيث قال
 وجمع اصحاب اصحاب وصحابه وصحاب وصحابه وصحب انزى وياق الخريف
 في سماه عرفوا هذا المصنف مبني على جواز الصلوة على غير الانبياء عليهم الصلاة
 والسلام تعالى لهم

وبعد فالنخبة في علم الاثر مختصر يا حبا من مختصر
 بعد هذه الظروف الغائبات لا تملأ حالها ذكر ما يضاف اليه فيعرب كسائر المعربات
 وحذف مع ارادة خبيث على الضم وحذف نيبا فيعرب منونا كما عرف في النحو وحذفنا
 في الفتح الثاني اي بعد الحمد والصلوة والفداء في حيزها فنية على توهم اما التي تدرج
 غالباً والنخبة بالضم وكحرفة المختار وانتخب اختاره كتابي القاموس في علم نقل
 منه ذلك وفي علم الاثر منقول به بتقدير المؤلف في علم الاثر وفي نسخة الخبر وهو مبني
 على ترادفهما كترادف الحديث والخبر وقيل الاثر يطلق على ما كانه موقفاً على الصحابة
 فمنه بعدهم والخبر يخص بما كانه مأثوراً عن النبي صلى الله عليه وسلم كما انه قد قيل بالفردية به
 الخبر والحديث وانه الحديث ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم والخبر ما جاء عنه غيره وقوله جاء عنه
 صلى الله عليه وسلم اي منه قول او فعل او تقرير او فهم او وصف واعلم انه لا يخفى عنه معرفة
 رحمته وموضوعه وغايته وقد رسموه فقبل انه علم بحجبه سنة النبي صلى الله عليه وسلم
 اسناداً ونفاذاً متناً ومعنى من حيث القبول والرد وما يتبع ذلك من كيفية

ص
 القسم الصحيح

نحل الحديث ورواية وكيفية ضبطه وكتابة واداب روايه وطالبه وفيه رسمه ما
 هو اخصر وهو انه علم يعرف به حال الراوي والمراد منه حجة القبول والرد موضوعه
 الراوي والمراد منه هذه الحجة وغاية ما معروضه ما يقبل وما يرد منه ذلك والصف
 ابيه حجر رحمه الله يرى ترادف الخبر والاثر كما دل له تسمية كتابه هذا نخبة الفكر في معرفة
 اهل الاثر فلذا جعله الناظم نخبة وهو الاختصار حذف الفضول من الشيء كما
 في القاموس وقولنا يا حبا هذا الذي اي يا قوم او يا علماء وحبنا منه فقال المرحوم كما عرف النحو
 ألفها الحافظ في حال السفر وهو الشهاب بن علي بن حجر
 ذكر الامام العلامة محمد بن ابراهيم المعروف بابيه الوزير رحمه الله وكان له معاصر الحافظ
 ابيه حجر ايه الحافظ كتب في سفره الى مكة سنة سبعة عشر ومائة فمختصر ابيه يعاين
 علوم الحديث قال فوقف عليه وقوف سيجر ضاع في الترتيب فاعنه فوجدته كما قبل (البلخ
 العلم واشفا - ه لادوار الفواد . اختصار في جهلاء - ويلوغ في مراد) قلت
 البتة ان ينسب اليه الى نسوانه به سعيد المحيري قال السيد محمد لانه بقي عليه فيها
 يقيه العيب ولا يستعمله الا في سواد العيب (كفوف - الظفر لا يدري بحوضه
 ومثل في سواد العيب مشهور قلت الفوف نقطة بيضاء تكون في الاظفار قال
 وذلك لكثرة استعماله في اوانه ارتحال لا يقصود في عرفانه فهو امام زمانه فرايت انه
 اوقع نقدي عليه فاما الاجزاء فلا يسبى اليه اذ السرد والخط والنسبانه من ضعف كل
 اناسه وانتقل قلت بالدال الملهمة منه الرد لعل على منه لك عنده من زيادة
 بسيرة او تحرير عبارة عدل لا يعدو الاعترا في انه الكتاب كتاب لفظا ومعنى ونصا لا يحوي
 ليس لي فيه حوى ولا دعوى ولا شبهة ولا لغوى الا ما رآته عليه من الدلائل غير على
 دعواه العواظ منه مساندة للدعوى البواظي انزى وانما نقله بطور لا في ايه ساذه
 تعالى ساذكر ما انتقده ذهنة الوقاد وما حره من الدلالة وزاد في قوله وهو الشهاب
 اليه البديع الاطراد وقد الف الحافظ النجاشي كتابا هذا في ترجمة الحافظ ابيه
 حجر سماه الجواهر والدرر
 طالعتها يوما من الايام فاشتقت ان اودعها نظامي
 فقم من بكرة ذاك اليوم الى المساعند وفود النوم *



زودته

حافظا

Copyright © King Saud University

* كانه ذلك في شهر صفر سنة ست وستين ومائة والالف في الروضة البهية
مشتقاً على الذي حواه فالحمد للرحمن لا سواه
مستقلاً من فاعلي تم وضمير حواه للمؤلف الذي أريد نظمها مسألة تقسيم الخبر في التواتر
والآحاد.

وكل ما يروى من الأخبار إما بمحض أو بلا انحصار
الأخبار جمع خبر وهو قسم من الكلام يأتي في تعريف ما يأتي في تعريف وقد مضى على خبر واحد
للحديث أو لا وجهه الانحصار قد أقاد قولاً إما بمحض أو في طريقه والمصنف جامع به
أقسام الخبر في الورقات حيث قال والآحاد تعالي التواتر قال سارع ترجمته بتصريح بالخبر
الخبر في القسمية اعني التواتر والآحاد اذ معنى مقابلة له انه ما عداه فلا يأتى لها
انتهى والطرفه هي الاسانيد والاسناد خطاية طريقه المقصود يأتي قريباً بتقسيم طريقه الخبر
فاذا أتت بغير خبر فالتواتر هو القسم الاول وهو قول أو بلا انحصار أي بأنه يروى الحديث
جماعة لا يحدده في عدد معين بل تكونه العادة قد أمالت توافقه على الكذب أي توافقهم
عليه فلا معنى لتعيينه العدد وهذا على الصحيح الذي ذهب اليه الجمهور قالوا ولو كانوا ألقوا
أو ضاقت أو أهل بلد واحد ودين واحد أو لا ولذا قلنا في بنية الآمال (وهنا على بقا سوره
وكافره) وقلنا في ربيع كلام الجمهور والقول القوي x فقد اعتقد العدد المحصور *
بل ما أقاد علنا الضروري x ولا بد منه انه تكونه الجماعة لذلك منه ابتداء إلى انتزاعه والمراد
بالاستواء انه لا تنفق الكثرة المذكورة في بعضه المواضع لانه لا تزيد الزيادة هنا وطلوبه
من باب الاول وان يكونه مستند انتزاع الامر المشاهد المسموع لا ما أتت بقطعة بعض
الصرف فاذا جمع هذه الشروط الاربع قال الحافظ وهي عدد كثير أمالت العادة توافقه
وتوافقهم على الكذب ويزوده ذلك عنه مثلهم من الابتداء إلى الانتزاع وكانه مستند
انتزاعهم الحسن وإضافته إلى ذلك انه يصح خبرهم أفادة العلم لاسمعه فزادوه
المؤثر فاعلم انه الحافظ جعل الرابع انضيا في العلم وقد استكمل لانه كونه المتواتر -
موجباً للعلم يقتضي تقدمه بالذات على حصول العلم عنه فانه أثره المتربة عليه
والتي يتقدم بالذات على أثره فكيف يعد حصول العلم عنه شرطاً قبل الانتزاع
بأنه مراده من شرط العلم بأنه متواتر وأتى ذكره مسألة تقسيم الآحاد إلى ثلاث أقسام.

فالأول المروي بفوق اثنين أو بهما أو واحد في البين
 انقصة الراجح وهي جمع أحد كبطي وأبطال إلى ثلاثة فتولد في الروي بصرف
 رواة فالترتيب للرواية الخارجة لأنه المذكور في اللف أو لا فيكون له ثلاثة أقسام
 الأولى أنه يروي ثلاثة فيصاغ المخرج من هذه التواتر وهذا هو المشهور والمستفيض
 كما يأتي، والثاني أنه يروي اثنين منه اثنين إلى منكره ولا يرد بأقل من رواية
 خاصة ورد بها كتر في بعض المواضع منه السند فلا يضر إذا اقل في هذا العلم يقضي
 على الأكثر أي يغلب وهذا هو العزيز والثالث أنه يروي واحد في أي موضع وقع
 التفرد وأنه زاد في غيره وهذا هو الغريب ويأتي تفصيل الثلاثة مسألة التواتر
 ثانيهما يدعونه التواتر ترى به العلم اليقيني حاضرا
 أي ثانی مافی اللف وهو قوله بخاصة فإنهم يحسنون التواتر والتواتر لفة التواتر وهو
 كونه الشيء بعد الشيء بفترة وضبطه امام الحرميه بأنه ما يوجب العلم أي بنفسه إيجابا
 عاديا ولذا قلنا ترى به العلم اليقيني حاضرا أي أنه لا يختلف عنه هذه الحقيقة وفي
 النجبة أنه المفيد للعلم اليقيني بشرطه، واليقينه هو الاعتقاد الجازم المطابق وهذا
 هو المقصد أنه الخبر التواتر يفيد العلم الضروري وهو الذي يضطر الإنسان إليه حيث
 يمكنه دفعه فيه قديما في النظر كما في أصله وقيل أنه لا يفيد العلم الانظري قال
 الحافظ وليس بشيء لأنه العلم بالتواتر حاصل منه ليس له أهلية النظر كالعالم
 إذا النظر ترتيب أمور معلومة أو نظرية يتوصل بها إلى علوم أو ظواهر وليس في
 العالم أهلية ذلك فلو كانه نظريا لما حصل له العلم انتهى . وفي شرح مشيخ الورق
 أنه امام الحرميه يقول أنه نظري وفرض كونه نظريا فجمع يتوقف على مقدرات حاصلة
 عند السامع وهي الحقيقة لكونه خبر متواتر أمه كونه خبر صحيح وكونه خبر صحيح
 توافقه على الذنب وكونه خبر أمه محسوس لأنه يحتاج إلى نظر عقب سماع الخبر
 قال المحلى في شرح جموع الجوامع فلا خلاف في المعنى في أنه ضروري لأنه توقف على
 تلك لا ينافي كونه ضروريا انتهى ولا يخفى أنه المتواتر على هذه الكيفية ليس في
 مباحث علم الاسناد إذ علم الاسناد ما يثبت فيه صحة الحديث أو ضعفه
 ليعلم به أو يترك منه حيث صفات الرجال وصيغ الاداء والتواتر ليس

عنه رجال بل يجب العمل به منه غير محتمل وأعلم أنه قولنا إلى الرواية أي إلى أنه انتهى
 إلى الخبر عن المراد إلى الواجب التي أخبر به غيره سواء كانت بعينه بضميرهم أو في الخبر
 حينئذ متواتر تواتر الظاهرا وقد امتنعوا به أخبارهم وسيجئ عند متواتر التواتر أمثولا
 كما إذا أخبر واحد عنه حاتم أنه أعطى دينار أو آخر أنه أعطى فرسا أو آخر أنه أعطى فقيرا لكذا
 ولذا فقد انفردوا على معنى كفي وهو الراجح ولذا قلنا في بقية الرمال واللفظ لا يخص
 بالتواتر بل جاء في المتن الوصي كونه ذلك الوجه

سلاي على خلد ومن حولها
 وخض الرياض بالقي خي
 سلام على مشفق متو اليه
 سلام على الوالدان والشيب والكل
 سلام على الأشياخ من كل فاضل
 وتم لاجباني سلام بخصمهم
 سلام بعقد ناني الدار عظمو
 فيا طيب قلبي بالقدر عليم
 فيا نزي بالله لا تقطع الرحا
 وبأسا ناعني من الدهر دائما
 وسأله القفاون يجمع بقى
 فاني اجلو الهوى بذكر كبر
 وحب النعم لي لاجل اجبي
 فم ثمارات القرب على من لا يني
 وقد نيت لي في داخل الدبر فرحة
 وقد عليتها بجد وجهدي
 لان فكري دائما لا يملها
 وزد بها الفاع سلام وقيل لها
 سلاما لشرايهد لا احلها
 وعلى الدبار والفيل وانلها
 عليهم سلام بخصم لذي النها
 عليهم خبات لا احصا لعدوها
 مقبر بعقد اسنان شكو التواها
 وباق عيني بهم في اجنا عها
 انت نبعت الاجلما وبعدها بها
 تقعد لي رب السموات طها
 لي تهني عيني بطيب منامها
 واطرد عني واروغها
 يبعد من لاجباب خلق لها بها
 ثم اذن الله لي بشفا نهب
 ولما درماحي كفا الله شرها

الذي لما قال فيه رحمه
 القمر انتهى وقال الحاكم ابو سعيد حديث الموالاة وحديث غيرهم
 الصحابة وتواتر النسخة متى دخل في حد التواتر وذكر محمد بن جرير حديث غيرهم وطرقه
 منه غنة وسببها طريقا وفرد له كتابا سماه كتاب الولاية وصنف الذهبي حديثا في
 طريقه وحكم بتراره وذكر ابوالعباس في به عقدة حديث غيرهم منه مائة وخمسة طريقا
 وفرد له كتابا وذكر السيد محمد رحمه الله في التقييد منه امثلة التواتر حديث في البيه

عند تكثير الاحكام بالحلافة فانه روى من طرق كثيرة قال ابنه عبد البر رواه ثلاثا
عشر من الصحابة وقال السلفي اربعة عشر وقال ابنه كثير عشرة وروى عن زينة الدية
رواه خلفوا عنه فيهم عشرة رضى الله تعالى عنهم وكذلك قال الحاكم في البيع
انه عشرة اجتمعوا على رواية وجعل ذلك من خصائص هذه السنة الشريفة ومنه
امثلة ذلك احاديث طرحت على الحنفية قال صاحب الامام عنه ابنه المنذر روى عنه
الحمد البصري انه قال حدثني سبعة من اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم انه مسح
على الحنفية وذكر ابنه عبد البر انه من السنة المتواترة قال زينة الدية رواه عنه اكثر
من سبعة اصحاب منهم عشرة رضى الله تعالى عنهم انتهى وقد جمع ائمة متواتر لهم
من الاحاديث النبوية اخرهم فيما علمت العلامة الطنبلي جمع في البحار التي
نظم فيها على مسائل مستنى واعلم انه السيد محمد عرف المتواتر في محضره الذي اشرفنا
اليه سابقا بقوله الحديث اما ان تعلم صحة بكترة رواه في المتواتر فعرف بعلمه
بلغة صحة بكترة رواه فحمل لارزوم العلم لصحة الناسى عنه كثرة رواه ولا يخفى انه العلم
بالصحة لا تستلزم العلم اليقيني فانه الاحاديث قد تعلم صحة ولا يلزم العلم اليقيني
بظهوره ويبقى بقية كلامه مسألة المشهور والمستفيض

بشرطه وأول الاقسام سموه مشهورا وفي الاعلام
من قال هذا المستفيض اسما ثانيهما له العزيز وسما
قوله بشرط يتعلق بقوله ترى به العلم الخ والمراد انه يقيد اليقينية بشرط لما قال الحافظ
المفيد للعلم اليقيني بشرطه واخرنا الشرط ارادة للجنس ونقدم انه اربعة وقوله
داول الاقسام اي اولها في اللفظ حيث قيل فالاول المروي بقوله الدنية اي بكترة
فضاعدا وهو اول اقسام الاحاد وسماه ائمة الحديث بالمشهور اي عند الحديث
لوضوحه وقد يطلق المشهور على ما استمر على الالة فيتملى ما له اسناد واحد
فضاعدا على ما ليس له اسناد واحد بل قد يستمر على الالة وهو موضوع وقد صنف
السخاوي في ذلك كتابا جديا سماه المقاصد الحسنة في بيان كثير من الاحاديث
الدائرة على الالة وقولنا في الاعلام من قال الخ اي انه من العلماء وهم جماعة
من الفقهاء قالوا انه هذا هو المستفيض يسمى بذلك لانتشاره من فاضله طاء

الاجابات المسددة
في فروع متعددة

بفحصه فيضا ومنهم من غاير به المستفيض والمشهور بانه الاول يكون في ابتدائه
وانتشاره سواء المشهور اعم من ذلك ومنهم من غاير على كيفية اخرى وهي انه الاول
ما تلقته الالة بالقبول دونه اعتبار عدد وقال الصيرفي انه هو المتواتر واحد اخر
ولذا قال الحافظ انه على هذه الكيفية ليس من مبايحت هذا الفصل لانه صار كالمتواتر
وليس من مبايحت ما عرفت وقولنا تأنيدها له العزيز وسما اي تاني ثلاثة الاقسام
من الاحاد وهو الثالث بالنظر الى قسم المتواتر وقد اتي في اي لينة القسم الذي له طوره
محصورة بائنه لفظ العزيز وسما اي احاد علامه قبل ليس بذلك اما لانه وجوده
فانه يميز انه يستمر لكل راو راو بانه من اوله الى اخره واما لكونه غير قوي بكترة
في طريقه اخرى

وليس شرط للصحيح فاعلم وقد روي من قال بالتوهم
اي ليس هذا القسم وهو العزيز بشرط الصحيح البخاري لما قاله القاضي ابو بكر ابن العربي
الماكي في اوائل شرح البخاري فانه ادعى انه ذلك بشرط البخاري ورد عليه العلماء ذلك
وانه وهم قال ابنه رشدي كتاب ترجماته التراجم ولقد كانه يكفى القاضي في بطاينه
ما ادعى انه شرط البخاري اول حديث من كور فيه اي في صحيح البخاري يعني فانه مروي
بالاحاد ويرتبه حديث انما الاعمال بالنيات فانه تفرد به محمد بن ابراهيم عنه علقته ثم
تفرد به يحيى بن سعيد عنه محمد بن ابراهيم قلت قد ثبت ابنه العربي انه قال فانه
قيل حديث انما الاعمال بالنيات فرد لم يرد عنه عمر العلقه قلنا قد خطب به عمر بن الخطاب
عنه على المنبر في حجة الصلابة رضى الله تعالى عنهم فلو لا انهم يعرفونه لكانوا كذا قال وتعب
بانه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه انه يكونوا سمعوه منه غيره وبانه هذا هو الموضع
في تفرد علقته ثم في تفرد محمد بن ابراهيم عنه علقته ثم في تفرد يحيى بن سعيد عنه محمد وقد
اورد عليه ايضا اخر حديث في البخاري وهو حديث كلنا به خفيضا على الالة فانه تفرد
ابو هريرة عنه صلى الله عليه وسلم وتفرد به عنه ابو زرعة وتفرد به عنه عمارة به القفعا وتفرد
به عنه محمد بن فضال وعنه انشرف على قول ابنه العربي قلنا قلنا قد روي عنه قال اي بانه
العزيز بشرط الصحيح بالتوهم فانه قول مبني على التوهم انه ذلك بشرط العلم بالتحقيق
على انه حكى الحاكم وهو من اجل علماء الحديث انه شرط الشيخية العدد قلت

يريد

قال في النظر في حروف
 ١٥١ أراد رواية الشيخ
 فخطب في الحديث فخطب
 لا يخرج أصل ما صح

وقد حققنا ذلك في شرح تنقيح النظر وأما في ذلك وقد زعم ابنه جبار أنه
 رواية ابنه فقط عنه ابنه فقط لا توجد أصلاً فيمكنه أن يسلم وأما صورة العزيز
 التي حررها فموجودة بأهله لا يرويه أقل منه ابنه عنه أقل منه ابنه ومثاله ما رواه الشيخ
 من حديث أنس والبخاري وحده من حديث أبي هريرة أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا يؤمن أحدكم حتى يكون له أحب إليه من والده وولده الحديث قلت تحاميه والناس
 أجمعين رواه عنه أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب ورواه عنه قتادة شعبة وسعيد
 ورواه عنه عبد العزيز بن أبي رباح بن علي بن عبد الوارث ورواه عنه كل جماعة انتهى ونسبوا
 إلى أبي علي الجبائي المقرئ القول بأنه هذا شرط كونه الحديث صحيحاً

مسألة الغريب

ثالثها يدعونه الغريباً والكل أحاد ترى ضرورياً

هذه أقسام الأحاد وهو رابع أصل القسم بالنظر إلى التواتر وهذا هو الذي يفقد
 برواية شخص واحد في أي موضع وقع التفرد في السند على ما سبق إليه الغريب
 المطلق والغريب النسبي كما يأتي وقولنا والكل أحاد أي الأقسام الثلاثة أحاد
 وهي المسترورة والعزيز والغريب كل واحد منظر في أخبار الأحاد وخبر الواحد في اللغة ما
 يرويه واحد وفي الاصطلاح ما لم يجمع شرط التواتر وأنه رواه الترمذي واحد وقولنا
 ترى ضرورياً جمع ضرب وهو المثل كما في القاموس وبفسره ما بعده من البيات وأعلم
 أنه استدلال السيد محمد رحمه الله في مختصره للعلي بالأحاد بقوله والعلي واجب لإجماع
 الصحابة المعلوم ولا رساله صلى الله عليه وسلم الأحاد وتقريره صلى الله عليه وسلم المسماة على
 قبول وحسنه العمل بالظنه عقلاً انتهى فلهذا أربعة أدلة في رد على من زعم أن الأحاد
 تقبل أخبار الأحاد والقائل بذلك الرواية والبغدادية والظاهرية والخوارج فالدليل
 الأول إجماع الصحابة على العمل بأخبار الأحاد وسبوع ذلك بينهم من غير تكبر والقضايا
 فيه لا تدخل تحت حصر ولذا قال المعلوم أي أنه إجماع معلوم لأنه مظهره وأما القول
 بأنه عمر رضي الله تعالى عنه لم يقبل خبر أبي موسى في الاستبصار ولا قبل أبو بكر بن الصديق
 في خبرات الجدة حتى أتيا معهما بمسألة ليس بها فالجواب أنه هذا بعد التمسك بحسنه
 لإجماع يخرج عنه خبر الأحاد وقد عمل عمر بأخبار عدة في الأحاد وإنما استثبت في ذلك

= يخرج

فلا يتم فعل عمر دليلاً لأنه منقول الأحاد بل هو دليل عليه قبل ذلك ما روى عنه أنه
 أمير المؤمنين عليه السلام كما يستحلف الراوي فإنه حلف قبل روايته فإنه مجرد استنبات
 منه لا ريبه في روايته فإنه لا تدفع عنه لجزالة ما جرفه ولا انحطاطه عليه السلام
 يرى الأخذ بالأقوى منه الظنه وقبول الرواية مع اليقين أقوى ظناً منه قبول ما هو
 ومع ذلك فلم يخرجوه العمل به بعد اليقين بالأحاد فهو دليل لنا على قبول الأحاد والثاني
 إرساله عليه الصلاة والسلام الأحاد إلى الملوك وغيرهم يدعوهم إلى الإيمان ويعلمونهم
 الشرائع ويخبرهم أيضاً معلوم يعرفه يقيناً منه عرف السنة النبوية والسير الحميدة وكانت
 تقوم بذلك الحجة على المرسل إليه ويقبل صلى الله عليه وسلم خبر الرسل الأحاد بأخبارهم باسمهم
 منه أسلم وأمناع منه مستوعب ويرتب صلى الله عليه وسلم على ذلك الأحكام الشرعية في التوقيف
 ولم يقبل أحد منهم أرسل إليه صلى الله عليه وسلم الأحاد هذا خبر واحد لا يجب على العمل به وقد
 اشترنا إلى حديثه الدليلية في بغيه المال حيث قلنا لبعثه المختار للأحاد
 وما أتى عنه صحة الأحاد وسأع فيهم عملاً وذاً كما قطعه لأنه لم ينكره إجماعاً
 والمسألة مبسوطة في أصول الفقه والثالث قوله وتقريره صلى الله عليه وسلم المسماة
 على قبول فإنه لا يترك ناظر أنه صلى الله عليه وسلم كما يعلم على أصحها بأخبار الأحاد
 في عدة قضايا لا تنحصر ولم ينكر عليهم بل يقرهم على ذلك في رواية دليلية منه
 السنة فسلم صلى الله عليه وسلم وتقريره والرابع قوله وحسنه العمل بالظنه عقلاً وهذا
 دليل عقلي بعد الثلاثة العقلية وتقريره أنا فسلم بالضرورة أنه من أحسنه العمل
 إليه طعام وأخبره بظنه صدق أنه في سماء أو في الطريق الذي يريد سلوكاً مسجماً
 أولاً فإنه العقل يقتضي بحسنه ترك ذلك الطعام أو الطريق وإنه في أقدم
 على ذلك لأنه العقلاء وحسنه ذمه عندهم قال السيد محمد رحمه الله ولا يراه
 أي من رد العمل بالأحاد وتعمك في رده بالظنه أي طاه دليله على عدم قبول الظنه
 ظنهم وإنما فرأى أنما فرعه العمل بالأحاد لأنه لا يقيد بالظنه قلنا فقد عملت
 بالظنه في رد العمل به إذ لا دليل معقول قطعي في رد العمل به فذاً ما استأثر به
 منه الاستدلال وهو محذور عنه التحية كما أفاد قوله في الرسالة الرابعة
 عليه من الدلائل غير على دعاويه العواطف قال إمام الحرمين وهو أي الخبر الأحادي

يوجب العمل اي بشرطه من المعدل وغيرها انه يكون سببا في وجوب العمل بمقتضى
وانتقلوا فثبت ان الوجود العقلي وانه من السمع عليه ايضا وذلك ان لو لم يوجب العمل
لشغلته وقاطع الاحكام المردية بالامداد على كثرة جهاد لا يسيل الى القول بذلك
وقيل بالسمع بوجه العقلي وذلك لبقاء معنى الله عليه السلام الامداد كما قد مضاه والعمل الصالح
الى اخر ما سقاه سابقه من ارجاء الورقات ولما قلنا ضروريا بينا بقولنا .

فيها ان المقبول والمردود اذهي في الاحكام لا تنقيد
حتى يتم البحث عن ثقاتها وطرح من ضعف من روايتها
هذا بيان قول ضروريا بالمقبول وهو من عدلت رواه ضرب من الامداد والمردود وهو
الذي لم يرجعه من الخبر ~~طرح~~ ضرب من التوقف في ضرب قال الحافظ وانما ذهب العمل
بالمقبول من النزاع اما انه يوجد في اصل صفة القبول وهو سبب صدقه الناقل او اصل
صفة الرد وهو سبب كذب الناقل او الاول فيلعب على الظاهر صدقه الخبر لثبوت صدقه
ناقله فيؤخذ به والثاني يلعب على الظاهر كذب الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح والثالث
انه وجدت خريصة تحفه باحد القصبة التهمة والرافيتوقف فيه انتهى وقد عرفت انه يتوقف
فيه حكم الرد وقد شمل البيانية الثلاثة الضروب والحاصل انه كل خبر يوجب الصدق -
والكذب منه حيث انه غير فلهذا ترجيح احد الاحتمالين من مرجع كما استبرأ اليه اذا اقبلت
على الاحتمال .

وقد تنقيد العلم اعني النظري اذا أتت قرائن الخبر
وقد تنقيد اي اعيان الامداد المنقبة الى الله تعالى العلم النظري هذا اشارة الى انه الخبر
الاحادي لا ينفيد الا لظنه وفيه خلاف قد اوضحناه وبسطنا القول في شرح تنقيح
الروايات وفي قول قد ينفيد اشارة الى قلة افادة العلم وقد عرفت انه العلم النظري
وضروبي فالمراد هنا الاول كما قيدناه به وعرفت انما قيدنا افادة التواتر العلم بصفة
وبالضروري فخرج المفيد بالقراءة عنه التواتر والمراد من القراءة هي الزائدة على
القراءة التي لا تنقطع عن الخبر وهي ما يلزم عادة منه احوال في نفس الخبر كالبيان
المقارن المروية لتحقيقه وضروبه وفي الخبر اي المتكلم لكونه موصوفا بالصدق به مباشرة
للأمر الذي اخبى به والخبر عن اي الواقعة التي اخبى به ابو قحافة لكونه امر اقرب لوقوع

نفس

فيحصل اي العلم بعد دأق او بعيدة فيفتقر الى كثرة قرائنه المتواترة وانه قاطع العلم
بمعونة مثل هذه القرائن وبذلك تتفاوت عدد التواتر هذا حاصل ما في المتن
المصدق وما شئت وغيرهما ولكنه كلامنا في القرائن غير هادئ ما استشرنا
بطر وعي خبر ملك بموت ولله مستوف على الموت وانضم اليه قرائنه الصريح والبيان
وعروج المحدثات على حال متكررة وغير معتادة دونه موت مثله وعروج الملك في كل
مملكة فانما تقطع بصدق ذلك الخبر وتعلم به موت الولد بخبر ذلك من القرائن وجبا ما خبر به
لا ينقطع اليه الشك واعترضه بانه العلم بذلك لم يحصل بالخبر بل بالقراءة واجيب بانه
حصل بضميمة القرائن اذ لو لا الخبر لجزنا موت سكتي آخر او حصل العلم بقراءة القرائن
كما علم بضميمة الخبر بالضرورة لقولنا الراصد نصف الدائمة اذ بالنظر لقولنا العالم
محدث وقال السيد محمد في خبره وبغير وجوده اي الخبر المتوقف بالقراءة قلت في
قال بعض البصيرة في شرح المنقرا انه ذلك لا يوجد في الشرع وانه لا يشترط عدالة الخبر
فيما يعلم بالقراءة انتهى قلت وقد عد الحافظ الخبر المحقق بالقراءة اولا من احوال ما اخرج
لشأنه في صحيحه مما يحتمل يبلغ عد التواتر فانه احتج به قرائنه من اجل انما في هذا الشك
وتقدري ما في تخيير الصحيح على غيرها وتلقى العلماء الكتاب بما بالقبول وهذا التلقي وهذه
اقوى في افادة العلم منه مجرد كثرة الطرقة القاهرة عنه التواتر الا انه هذا يخضع
بالم ينقذه احد من الحفاظ مما في الكتاب به وبالم يقع التحالف بينه من لوله مما في
في الكتاب به حيث لا يرجع لاستحالة انه ينفيد المتأقضية العلم بصدق ما في غير
ترجيح لاحدهما على الآخر وما عد ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحة قايه قبل انما
انقصوا على وجوب العمل لا على صحة منقاه وسند المنع انهم متفقون على وجوب
العمل بكل ما صح ولو لم يخرج السبابة فلم يوجب للصحة في هذه امرية والاجماع
حاصل على انه لا حاجة امرية فيما يرجع الى نفس الصحة ومعه صريح بافادته ما في خبر السبابة
العلم النظري الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائيني ومعه انه الحديث ابو عبد الله الحميدي
وابن الفضل به الطاهر وغيرهما وكفى انه يقال المرية المذكورة كونه احدى رواها
الصحيح انتهى واعلم انه قال انه الصريح ما اخرج السبابة بقطع بصحة العلم
اليقيني النظري دأق به خلافا لما في ذلك محتجا بانه لا ينفيد باصالة الا لظنه

وانما تلتزم الامة بالقبول لا يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ وقد كنت
 اميل الى هذا واحسب قويا ثم بان ان الله المذهب الذي اختارناه اوله هو الصحيح
 لانه ظنه من هو معصوم منه انما لا يخطئ والامة في اجماعها معصومة من الخطا وان
 كانه الاجماع المستثنى عن الاجماع في مقتضى ما عارضه والجماعات العلماء كذلك قال
 النووي ما قاله ابنه الصريح من ان مقتضى ما عارضه المحققين والاكثرون فانهم قالوا -
 احاديث الصحيح التي ليست بمتواترة انما تفيد الظن فان اجماع الاحاد انما تفيد
 الظن على ما تقرر ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك وتلقى الامة انما
 افاد وجوب العمل بما فيها من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرها فلا يصلح به حتى
 ينظر ويوجد فيه شرط الصحيح ولا يلزم منه اجماع العلماء على ما فيها اجماعهم
 على القطع بانه كلام النبي صلى الله عليه وسلم وعلى تفضيل مقالته الصريح عنه به
 برهانه قلت وقد استدل النووي الى انه منزلة الصحيح على غير ما وجوب العمل بما فيها
 منه غير توقف على النظر فيه فانه على المنزلة لما قاله ابنه الصريح من ان اعادة العلم
 لا يفي انما الحافظ ابنه من غير جعل احاديث الصحيح غير ما استثناء مما يفيد العلم
 النظري لا يقتضي الا بالقرائن واعظم ما تلقى الامة قال فانه اقوى في اعادة العلم
 منه مجرد كونه الطريقة القاصرة عنه التواتر فقد جعل التلقي كما جعله ابنه الصريح
 طريقه اعادة العلم باحاديثها وقد علمه ابنه الصريح بانه الامة معصومة في
 اجماعها من الخطا وقال النووي ان الامة انما اجتمعت على وجوب العمل بما فيها
 قلت والاجماع على وجوب العمل بغير ما به احاديثها صحيحة او حسنة ولا يجب
 العمل بالادلة في اجماع بانه كلام النبي صلى الله عليه وسلم لا يجب العمل بغيره
 منه افراد الامة واعلم ان السيد محمد جعل التلقي بالقبول قسما للمعلوم بالقرائن وانه
 مما يعلم بالنظر فقال ان الحديث اما ان يعلم صحة بكترة رواته فهو المتواتر او بالقرائن
 على قول وفي المعلوم بالقرائن ولا يبرز وجوده في الشريعة او بالنظر وهو ما علم به
 المعصوم طاعا على قول وهو التلقي بالقبول والصحيح الذي عليه المحققون انه ظن كما عارضه
 النووي في الحقيقة والادلة قال وسر المستان هل يجوز الظن في ظن المعصوم
 في افضة العصمة والحواله لا ينافي في حيث يكون ظنه فيما طلب له فيما وجب

المبشئ

الصحيح

يكون

ولا يوصف خطاه حينئذ يفتح كثرى القبلة وقت الفطر والصلوة وهذا الشاهد من
 الكافر لنا لوجوب القطع بانتفاء لطل كونه ظنا والفرصة انه ظن هذا خلف ولو وجب
 الترجيح عند تعارضه المتلقي بالقبول ولا ترجيح من القطع ومنه السمع قول يعقوب في قصة
 اخي يوسف بن مسعود كنت لكم انفسكم امرافضير جعل كما قال ذلك في قصة يوسف بن
 نعم ففهمنا سلبا به وحديث انما اقطع له قطعة من نار واما حديث مسير النبي
 صلى الله عليه وسلم في الصلوة ولا يمتنع ان يدعى الظن في استدلال الامة ثم يجب القطع
 بما جاء من غير الواحد وطرفه الفقه ولذلك يسمى الفقه علما فينبط القطع بانه حديث
 البخاري ومسلم معلوم كما ظنه ابنه الصريح وابنه طاهر وابو نصر اقرى كلامه و
 الله واذا عرفت هذا فانه من محتاج الى ايضاح وتحصيص الوجه وقد كنت بسطة الكلام
 على كلامه هذا في رسالة على الفقه عافى رسله الجليل في الركعة من الرسل كان لانه
 نقل كلام السيد محمد هذا ورنس عليه في كلامه وانتقل خلاصة ما كتبه عليه فاقول
 المراد منه قوله هل يجوز ان يظن المعصوم ارادهم اهل الاجماع فانه الامة معصومة
 وذكره للرسول استطراد والافالحيث في عصمة اهل الاجماع وانما ذكر الرسل وما
 وقع لهم من الخطا لانه يعلم ان وقوعه من الامة اولى ثم انه قسم العصمة الى امرين
 بالنظر الى المطلوب فقال العصمة انما هي عدم مخالفة المعصوم فيما ادعى الله عليه لانه
 مخالفة ما طلبه مثاله الرسول وجب عليه ان يحكم بما فيه الحقيقة وانه قد
 علم عدم مخالفة فانه لا يحكم الا بما جاءه من الله وما المطلوب له وهو
 موافقة الحق في نفس الامر وفي العلم يعلم عدم مخالفة لانه يجوز ان يكون الحكم
 على خلاف ذلك ولذلك قال فانما اقطع له قطعة من نار وكذلك منه تحرى القبلة
 الواجب عليه التحرى والمطلوب له الصبر والمتنع وتوقعه من المعصوم مخالفة
 القول دونه الثاني وخلاصة انهم عارضوا به عليه ان يخطئ به ولم يعلم من الاجل
 بما يطلبه ويريد منه الرتبة الواجب على الوجه المطالب به طاف في نفس الامر
 فانه يطلب الرتبة به عليه لكنه لم يعلم منه انه يخطئ قلت وذلك انه يقول
 منه انما المطلوب له ما في نفس الامر بل مطلوبه ما ارشده اليه الدليل طابوه
 اولم يطابوه واعلم ان الذي فيه جواز الظن انما هو في حقه انما كانه من قبله ولا



شروط

ما كانه عنه وحكي منه الله بلغوه البيان فانه لا يجوز فيه عليهم الخطأ ولا يقول احد بجزائه
قلت ومنه قلنا نقول حكم الرسول صلى الله عليه وسلم بالنسبة الى الله عليه وسلم بقوله:
(فاستشهدوا بشهدتي) واستشهد به من رجاكم الآية ليس عنه الاجتهاد بل عنه النص
فلا يجوز فيه الخطأ وقوله صلى الله عليه وسلم فاما اقطع له قطعة منه ان ليس له العلم ما به
قد يخطئ في حكمه بل قال صلى الله عليه وسلم اعلموا يا ايها الله سبحانه وتعالى ما لا يعلم
الشريعة بما رآها ليس فيه اطلاع على حقيقة ما في نفس الامر فلا يفتقر منه حكم بينة
ليعرف الحكم لعدم صحته انما هو صادر ما حكم به به لا لاخذ اقول قول يعقوب
عليه السلام يقتل ان مراده ما نسبتم اليه من قولكم انكم سرقوه منه تزييه النفس
وتسويلكم انكم لا ترونه حقيقة كما جزمتم به وقد كانه كذلك فانه لم يسره بل
وضع الصواع في قناعه ووجدانه في لا يدل على سرقة له فما كانه لهم ان يجرموا
ويقولوا انك سرقوه ويقولوا يوسف ان سرقوه فقد سرقوه اخ لا مقل
فانه اكله بشعره من تسويل نفسهم وانه كانه فيراشي على اخيه سبعا
بعد قولهم وما لنا سارقيه اي ليس منه شأننا الاتصاف بذلك بقوله
واجلدنيته سرور النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة يقال الكلام في جواز الخطأ
في الاجتهاد والسياسة ليس منه ذلك وانه كانت عبارته في قوله تجوز ظنة الخطأ
عامة لكنه الخطأ غير السياسة لقوله صلى الله عليه وسلم رجع عنه امتي الخطأ
والسياسة او نحو هذا اللفظ ثم لنا غيرنا بحث وهو اننا سلم جواز خطأ
المعصوم لما ذكره السيد محمد رحمه الله في الدلالة فلا يخفى ان اتباع المعصوم قطعي
الوجوب على المقلين سوادا اصاب ما في نفس الامر او اخطأ لا فرق في وجوب
الاتباع فانه مناط ثبوت المصلحة المدعى النبوة وثبوت دليل عصمة الزمة في
حجية الاجتماع فاتباع قطعي الوجوب اتفاقا فيما كانه عنه الله كذلك اتباعهم
فيما جازنا ان غير مطالبه لما في نفس الامر وكانه عنه اجتهاد ولا به اتباعهم
واجب قطعا معلوم من ضرورة الدين سوادا كانه عنه وحكي او اجتهاد كما يدل له
قوله تعالى وتبارك (فليخبر الذين يظنون انهم لم ينجسهم فستة اشهر
عذاب اليم) وقوله (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهيكم عنه فانتهوا) ولم يقيد

التي
من

بوجي ولا اجتهاد ولا قال السيد ابراهيم في القصول واما مخالفة اي المعصوم الاجتهاد
خطوه فنحرم اجماعا انما اذا عرفت هذا عرفت اولانه لا يوجب له اجتهاده وانما
على تقدير الخطأ لا فرق في وجوب الاتباع به الزم به دانه قطعي فربما دانه مخال
لا الرسول صلى الله عليه وسلم اقل كذا وجب عليه امثال قطعا سوادا قاله اجتهاد او عدمه وحكي
واما النظر الى اصابه ما في نفس الامر او عدمه فلا يكلف به بل اذا عرفت هذا فقد جعل السيد
محمد رحمه الله عصمة الزمة كعصمة الرسل فالحكم واحد فيما اجمع عليه وفيما صدر عنه الرسل لا يملك
حجة ثم الاصل في حكم المعصوم وطائفة ما في نفس الامر للعلم القطعي بانه ما طابوا في
نفس الامر منه افعال الرسل كمنه مخالفة فانه مخالفة الله يستحق بالنسبة الى ما
طابوه على ان لا يسئل لنا الى العلم بانه المعصوم اخطأ ما في نفس الامر لا بوجي ولا يخفى
انه كلامه هنا في عصمة الاجتماع وانه يجوز فيه الخطأ وقد علمت انه لا اجماع الا بعد عصر النبوة كما
علم منه حقيقة الاجتماع وحقيقة العلم ولا يظن خطأ اجماع لما طلب صدور الرسل المطابقة
وبعد تحقيق ما قرناه تعلم انه هذا السر الذي ذكره السيد محمد في كتبه لا طائل تحته
ومراده الرد على من ذكره منه العالم به بانه ما اقره الشجاعة مقلوع بصحة قائلهم
استدلوا بانه ظنه من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ والزم في اجماع معصومة من الخطأ
والسيد محمد رحمه الله رد هذا الدليل بجوز خطأ المعصوم في ظنه وادع ما دل على وقوعه
الرسل مع عصمتهم يريد والخطأ يجوز في الاجتماع فانه لم يناف العصمة قلت وانه لم
يعلم وقوعه منه الزمة لما عرفت منه انه لا يعلم خطأ المعصوم الا بالوحي ولا اجماع الا
بعد انقطاعه وعلمت وجوب اتباع المعصوم وحجية ما قاله على الزمة وانه جواز ان خطأ
وهذا اذا فاده قول السيد محمد رحمه الله ولا يمنع ان يرد على الظاهر في الاستدلال ثم يجب
القطع باتباعهم فيقال حينئذ قد وجب القطع باتباع الزمة في تحقيق اهلاديت الصحابة
بالقول سواء قلنا بزي انه الصديق او بزي النودي وقد فزع فضاء هذا ابد وهذا
السر ولم ينفذ فيما اريد نفقه كما على قلت الامة لنا غيرنا اجاب الله ان اهلاديت
عصمة الزمة انما اردت بما يفيد عصمة الزمة الضلال لا لعدة الخطأ لما عرفت من مجموع قوله
ساقط ائمة الاصول في بيان حجية الاجتماع وهذا سطر لانه بعد ثبوت حجية الاجتماع
يجب اتباعه وانه جواز ان خطأ الشافى ظاهر كلام الجميع منه قد منا ذكره من عدم

انه الرتبة اي مجتهد في الازم المعنوية في الازم انما هي حديث من احاديث الصحابة
بالقبول ولذا قال الحافظ وهذا اي التلقي في حق ما لا يشك فيه اجماع الحافظ الخ وقال عليه
السلام في اقامة السنة على هذه الدعوى وهذه هي دعوى الازم الذي قال فيه انه من جنس احاديث
ارباعه في كذا ب ثم انه ينسب في الظاهر الى القطع بان مجتهد في الازم من الازم من احاديث
الصحابة فانه معروف بان في صورته ليس هو ما في الازم من قطع بل هو ما في الازم من قطع
الغزالي انه يكفي في سنة في داود وصرح السيد محمد في كتابه القول بانه يكفي في تخصيص
فكيف تخرج دعوى انه كل مجتهد في مسأله الازم ومفارقة وهو بطلان دعوى قد
فتش عنه كل فرد من احاديث الصحابة ثم تلقاه بالقبول بانه يكون عامه او
متاخره او هذا مع التلقي بالقبول عند اهل الاصول والسيد محمد رحمه في كتبه بانه ما
ملك المصوم بجهة فلان وهو بطلان في رسمه لانه لا عمل ولا تأويل الا بما هو قد بطلان
هذا في شرح الشقيع ورسالة نحران النظر في علم الزمر ولا تستطاع ما ذكرناه فاننا راينا
تطبيق الزمر الجارية النفاذ على ذلك فاستبعدناه الثالث انه لو تم الدعوى طام
الجزم بالصحة لانه المسألة يعمل بها كما ياتي بالتلقي بالقبول محل فيدل التلقي على الصحة
او المسألة على الصحة خاصة ولعله ياتي في حجة مسألة الغريب المطلوع والغريب النسبي
هذا على المختار والغريبة قسمان فيما قال ذو الاصابة
قد عرفت انه الغريب احد الثلاثة الاحادية وهو ما تفرد به رواية شخص واحد في اي موضع من السند
وانا قد عرفت ذلك فان الغريبة انقسمت الى قسمين الاول اخاه قولنا

الاول الحاصل في اصل السند قسمه المطلق والثاني ورد
فيما عداه سمى بالنسبي وهو قليل ذكره في الكتب

المراد باصل السند الموضع الذي يدور عليه الاسناد ويرجع ولو تعدت الطريقة اليه وهو
طريق الذي فيه الصحابي وذلك بان يروى تابعي واحد عن صحابي ولا يتابعه غيره في
رواية عنه ذلك الصحابي سواء تعدد الصحابي في تلك الرواية او لا وما الفرق الصحابي
عنه النبي صلى الله عليه وسلم فليس غريبة اذ ليس في الصحابة ما يوجب قوما في هذا القسم يسمى
بالغريب المطلوع قال السيد محمد رحمه الله في مختصره ويقال وجوده انتهى قلت ولم اجد هذا
في غيره وقال السيد رحمه الله امثلة الفرد المطلوع كثيرة وسأذكر في كتابه التلخيص كثيرا

فينظر كلام السيد ثم قال الحافظ هنا ومثله حديث الرضا عليه السلام وعنه الحديث تفرد
به عبد الله بن دينار عنه بن عمر وقد تفرد به رواية ذلك التفرد الحديث متبع الازم انه تفرد
به ابو صالح عنه بن عمر بن عبد الله بن دينار عنه الى صالح ولفظ الازم انه بفتح السين
متبعة فافضل قول لال الاله وادناها اماطة الذي عنه الطريحي والحياتية
من الازم انه قال الحافظ في مسند البزار المعجم الوسط المظهر الى اقتله لذلك كثرة
انتهى قلت وقد قسموه الى غريب السند وغريب المتن والى صحيح وغير صحيح ومثال الصحيح
ما رواه ابن وهب عن صفوان قال اخبرني محمد بن يحيى عن ابيه عن جده عن ابيه عن ابيه عن ابيه
عنه يحيى بن عوف عنه ابيه عنه عائشة قالت سأل انا سي رسول الله صلى الله عليه وسلم
عنه الكرام قال ليسوا بشي وانما هم هذه امه افراد الصحابة واما الغريب الذي ليس
بصحيح فكل من روى عنه من الزمر كما قال الامام احمد لا يكتبوا هذه الازم من
الغرائب فانها من كبر الكثرة الضعفاء وامثلة ذلك كثيرة وقد عدا منه انواع
الغريب غريب الفاظ الحديث واول منه منصف في النظرية شميل وفي الوجيزة
معربة المتن وما زال التأليف في هذا وجمع على الراية لابي السعادات البزار بن محمد
ابن الاثير ومنصف بعد الزمر كما يافقنا في شرح غريب الفوائد والازم الطوال
ومحرفا سماء مثال الطالب في شرح طوال الغرائب ذكره ابنه ناصر الدين في
كتابه علوم الحديث وراى في غريب الفاظ الحديث هذا والثاني هو ما اخاه
قولنا والثاني ورد الخ وهذا هو القسم الثاني منه الغريب ويسمى بالنسبي بكثرة التواتر
وسكوبه السببه الرحلة وموجدة ومثناة تحية مشددة في آخره سمى نسبيا كونه
التفرد على بالنسبة الى شخص معين وانه كانه الحديث في نفسه مشهورا بانه
يكونه مرويا عنه او جهة اخر لم يتفرد به غيره او قال الحافظ ويقال المروية الفرد عليه
ولذا قلنا وهو قليل ذكره في الكتب اي على الفرد النسبي بل يقال له الغريب غالب
قال لانه الغريب والفرد يعرفان لفظا واما طوعا الا انه اهل الازم طوعا غايروا
ينحصر منه حيث كثرة الاستعمال وقلة فالفرد اكثر ما يطلقونه على الفرد المطلوع -
والغريب اكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي هذا منه حيث اطلوه الاسم على ما رواه
من حيث استعمال الفعل المشبه فلا يفرقونه فيقولونه في المطلوع والنسبي تفرد به فرد

او اغربه فلا انقضى زاد هذا السيد محمد فانه وافقه اي الفر السني غيره فهو المتابع
بكره المحدث وانه وجد منه شيعي قال شاهد وتبع الطرقة لذلك الاعتبار انما في رتبة
تفريقه مسئلة في الصحيح وتعرفه واقسامه

وهو ينقل العدل ذي القم في ضبط ما يروى عن الاعلام
متصلا اسناد ما يرويه لاعلة ولا تشذوذ فيه
يدعي الصحيح في العلوم عرفا لذاته وان نظرت الوصف
قوله وهو اي خبر الامام وهذا اول تقسيم المقبول وهو ينقسم الى اربعة انواع لانه لما
انه يشتمل به صفات القبول على اقسامها اولها اول الصحيح لذاته وهو قيل بمعنى فاعلم به
الصحيح وهي حقيقة في الاجسام واستعمالها في غير الاجسام مجازا واستعمارة والثاني انه
وجد ما يجر ذلك القصور لكثرة الطرقة وهو الصحيح لذاته حيث لا يجره في الحسنة
لذاته وانه خاصه فربه نزج ما تب قبول ما يتوقف فيه فهو الحسنة ايضا لكنه لذاته وقدم
الصحيح لذاته لمورثته والمراد بالعدل على ما قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى على
ملازمة التقوى والمروءة والمراد بالتقوى اجتناب الاعمال السيئة منه شرك او فساد
او بدعة اخرى كالملازمة واعلم اننا قد كتبنا على تفسير الحافظ للعدل كغيره بما ذكره في رساله سمعناها
نحركات النظر في علم الزهد ونشر الى سني مما استعملت عليه والادوية بسيطة مستعملة على
فوائد شريفة فنقول تفسير العدل بما ذكرناه تطابقت عليه كتب اصول الفقه وعلوم
الحديث وكتب الفقه وقد عرفت السبعة في الدواعي الدائم الكلي التقوى الزاملة الخ
غير انه لا يخفى انه في عبارة الحافظ في رسمه للتقوى قصور حيث قال والمراد بالتقوى
التي فانه لا بد منه زيادة قيد والزامه بالواجبات اذا عرفت تطابقهم على الزامه وطلالة
هي كيفية راسخة في قدر غير الافعال بسيرة يستوي راعية اقتراف كل فرد فرد
من الكبار ومنافاة الخ كسرقه لثمة والتطفيف بحجة والرد الى الجائز كالقول في
الطرقات وانك غير السوقي فيه فاقول ولا ريب انه هذا تشديد في المعنى لا في اللفظ
الذي هو المعصية وافراده من ملصق المؤمنين بل ما في الحديث انه كل بني آدم
خطاؤه وخير الظالمين التوابين وفي حديث آخر من البزار الوصية واه راقع اياه
لدينه بالنسبة راقع بالثبوت تمام فالسعيد منه مات على رغبته وفي الحديث الآخر

عنه

ما منه بنى الاعصى او علم الحديث وحديث لوم تدبروا الذنب الله بانكم ولما يقوم به من
فيستغفرونه فيفعلهم حديث صحيح ولا يخفى انه حصول هذه الملكة في كل يومه مدة
الحديث عزيز لا يكاد يفقه ومنه طالع تراجم الرواة علم ذلك ثم انه الذنب عرفوا العدل
بما ذكر لم يجد لهم دليلا على ما قالوه ولا تعرضوا للدليل على ذلك ثم انهم لم يرووا
وحديث لا دليل لهم فالبحث لغوي ويجب علينا النظر في معناه الفقه فوجها الى اللغة فوجها
في القاموس قال العدل ضد الجور وهو في هذه الالفاظ قليل اللفظة لا يقول
والجور تعريضه العدل فيدور في النظرة الذي لا يعمل به اليهود وهو انه كانه تفسير
للعادل فقد اخذ الراد في غيرها العدل الاستقامة والبركة التفسير في قوله تعالى
«انه الله يأمر بالعدل والامانة» اقول قال الامام الرازي بعد سرده الاقوال انه
عبارة عمه الامر التوسط بين طرفي الافراط والتفريط قلت هو قريب منه تفسيره
بالاستقامة وقد مر الاستقامة الصحابة وهم اهل اللغة بعد المروج الى جادة البر
وانما ابو بكر رضي الله تعالى عنه على منه فسرهما بعد الامانة بنسب وقال علقم الزمري
استه وفسرها امير المؤمنين علي رضي الله عنه بالانبياء بالفرقة التي وقال تعالى
في الشهود «ذوي عدل منكم ومنه ترضونه من الشهاد» وهو كالسفير للعدل بالرضى
والرضى منه تسكبه النفس الى خبره ويرضى به القلب ولا يضطرب ومنه «تجارة
عده تراصه» وفي كلام امير المؤمنين عليه السلام حديثي رجال من هنيؤه وارضاه
هم عمر في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم اذا انكم منه ترضونه خلقه ودينه فالتجوه واذا عرفت
هذا فقد قال الشافعي في العدل قوله استحسنه كثير من العقلاء بعده قالوا لو كان
العدل منه لم يأت بدين لم يجد عدلا لو كانه كل ذنب لا يمنع منه العدل لم يجد
مجردا ولكنه من ترك الكبار وكانت محاسن التزمه مساوية فهو عدل انما
قلت وهو قول حسنة ويؤيده تفسير اهل اللغة للعدل بتقيصه الجور وليس الجور
عبارة عنه ملكة راسخة توجب اتيانه كل معصية ولا الجائر لغة منه يأتي بكل معصية
بل منه غلب جوره على عدله وشره على خيره فالعدل ح هو منه قارب ومسد
وكانه خيره اكثر منه شره ثم قد افند الحافظ طهيم البرغني في رسله وانه المبتدع ليس
بعدل ولكنه بعد ذلك كما يأتي بقول المبتدع الذي لا يقتضي بدعة التكفير وهو

بأنه

يناقشه ما خرجنا وافي الظاهر عليه ثم قال في تفسير الفاظ الرسم والضبط ضبط صدر
 وهو انه ثبت ما سمع بحيث يتمكن منه اصداره متى شاء وضبط كتاب وهو صيانة له من
 سمعه ومحمدا الى انه يزدى منه وقيد بالتام اشارة الى الرتبة العليا في ذلك والفصل ما علم
 اسناده منه سقوط في حيث يكونه على ما لا يسمح ذلك الروي منه سخر والسند تقدم تعرفه
 والمعلل لانه ما فيه علم واضطرار ما فيه علم خفية قاذرة والشاذ لانه الفرد واضطرار
 ما يخالف الروي منه عوارج منه ولا تفسير آخر سياتي انتهى كلام الحافظ وقوله والروية
 هي بضم الهم والراء بعد ها واو سألته ثم عزة وقد تبدل وتدغم ولم يفسرها الحافظ فخرها
 غيره فقال دعي كمال الانساب منه صدقه للسانه واحتمال عثرات الرغبات وبذل
 الانساب الى اهل الزمان وكلف الاذى عليه لغيره وقيل المروية التخلوة باخبره
 امثاله واقرانه ولذا في لبه وعينه وعركاته وسكناته وسائر صفاته قاله الهروي
 وقوله وقيد بالتام الى قيل عليه انه كان هذا هو التمام فلا يتجوز الراجح فانه لم يكن
 له هذه التسمية وهو سى الحفظ وضعيف ثم الضبط بالكتاب لا يصور فيه تمام وقصور
 وبالحمد يعني التعريف فحسب انتهى وقال السيد محمد في رسم الصحيح والصحيح من الاحاد
 نقل عمل تام الضبط متصل السند غير متصل وعند من نقل العمل غير متصل بصيغة
 الجرم دوره صيغة الترخيص والبدل انتهى قلت ذكر الحافظ خمسة شروط للصحيح
 ثلاثة وجودية اثنين عينية وهي الاتصال وعدالة الراوي وهي ترجيح الحديث وضبطه وهي
 ترجيح الحفظ والقطعة والعدلية عدم التدور وعدم العلم وقيد بها بكونها حقيقة قاذرة
 لانه العلم الظاهري ترجيح الى ضعف الراوي او عدم اتصال السند وقد تقدم الاحتراز عن
 بقول متصل السند ينقل العمل الضابط فاذا عدم ما علمه ما علمه ما علمه ما علمه
 منه انقطاع او ضعف او نحوها من اول وهله فلا تكونه عدم العلم شرطاً ظاهراً الا
 اذا كانت مع قدر اخفية وفي كلام الحافظ في كلمة على انه الصلح زاد اهل الحديث اي في
 تعريف الصحيح في عدم التدور والعدلية لانه امر لا يتناول الحديث بل العمل به
 وانه وجدته في علم قاذرة غاية انه بعضه العمل التي ذكرها لا يقتصرها القدر فخرج
 انما في الغرض في تسميته بعضه العمل على انه العلم بوجوده قدع فاهل الحديث
 يشترطونه في الحديث الذي اجتمعت فيه الادعاء من تفتيش حتى يطلب انه سالم منه

منه التدور والعدلية والفقير لا يشترطه ذلك بل معنى اجتمعت السند الادعاء من مجموعها
 ثم مني ظاهر انه شاذ رده قال فخره خلاف سخرها في المال انما الخراف في تسمية في المال
 بعد وجود الادعاء السند والفرق انه مجموع على انه العلم القاذرة متى وجدت عثرات
 قلت وقد قيل انه مرادهم بعد الرواية عدل بضبط مروية لما انه عدل السند لا يشترط
 فيه مع العدلية انه يكونه ضابطاً لما سخر به فالعمل متوقف فيه رواية وسراة واية
 عدل في الدين فيه يكونه كثير الزطاً فاحسن السند لا يكونه عدل في سرادة والرواية
 فالأقصر اخرج على العدلية كفاف عنه التقييد بالضبط وبذلك القيد في قيد العدلية
 التقى الخاطي اذا عرفت هذا فادرج حذف قيد التدور في رسم السند فانه فيه
 معتبر وانه اراد انه عد الصحيح على اضطرار الفقهاء فادرج لزيادة قيد عدم العلم
 ولما حذف وصفه بالارضية قاذرة كما قال الحافظ كما انه لا دمج لزيادة في رسم العمل
 وصفه العدل بانه غير مفضل فانه المفضل لا يفضل في مسند ولا يرسل ولكنه قوله غير مفضل
 اخذ اخرج العلم القاذرة الحقيقة لانه العمل ما فيه علم قاذرة خفية ولا يكونه معللاً
 الا اذا استعمل على علم موصوفه بالوصف كما قاله البقاعي ويرى ما يندفع اراد انه لا يندفع
 وصفه بالحقار والقدح وقولنا انه نظرت الرغبات التي تفتي القوي في القوة
 وهي قبول التعريف فان درجته فوجه بعضه بعضاً فوجه بعضه بحسب الزمان والقوة
 ولا فائدة ذلك قلنا

وجدت فيه ثابتاً وثابتاً لاجل هذا قد ما قد أتى
 عن البخاري من صحيح الفنا وبعده لمسلم مصنفاً

وجدت في في الصحيحين ثابتاً وثابتاً اي صحيح قال الحافظ انما كانت الادعاء
 مفضلة لفظة الظلم الذي عليه مدار العمل اقتصت انه يكونه لادراجته بعضاً فوقه بعضه
 بحسب الامور المقوية فاذا كانت كذلك كما يكونه رواية في الدرجة العليا من العمل والضبط
 الصفات وسائر الصفات التي توجب الترجيح كما هي مصاديقه وهذا ذكر الحافظ اعان في انما هو
 وقد نقل ذلك السيد محمد في التفتيح او معناه شرحه التوضيح فلهما ما ذكره هذا
 ليس من القواعد التي يفتقر الى معرفتها انما هي افراد واثبات على ما لا يخفى عنه قالوا
 ومنه المراتب العلمية ما جعلوه بعد ما قيل فيه اصح الاسانيد ما انفقه الشيخان على تحري

بالنسبة الى ما انفرد به اهلها وما انفرد به البخاري بالنسبة الى ما انفرد به مسلم في توافقه
العلماء بسما على التفتي نلقى كتابا بها بالقبول واختلاف بعضهم في ابراهيم البخاري
فما انفرد به ارجح منه هذه النسبة مما لم يتفقا عليه وقد صرح البخاري بترجيح البخاري
في التفتي ولم يوجد فيه احد التصريح بتفضيله ولا يقال انه لا خلاف في انه ابراهيم البخاري
تصريح بالتفضيل لا نقول كان لم يصير جوابا وانما اخذ منه اطلاقا فانه وما
يفتح منه كذا ولم يكن فيه من تصريح بذلك واما ما نقل عنه في علي السيابي انه
قال ما كنت اديم السماع اصح منه كتاب مسلم فلم يصحح بانه اصح منه صحيح البخاري لانه
الماضي وجود كتاب اصح منه كتاب مسلم اذا المقصود انما هو ما تفضيه صيغة افضل منه
زيادة صحة في كتاب شارك كتاب مسلم في الصحة بتميز تلك الزيادة عليه ولم ينف
المساواة عندنا في الحافظ لكتاب البخاري على قلت ولا في بعد تسليم انه
آله معنى كلام البخاري الى انه كتاب البخاري وسلم مساو في انه ليس تحت اديم
السراة اصح من غيره وليس هذا محل النزاع ولا هو المطلوب بل المطلوب انه كتاب
البخاري اصح منه كتاب مسلم قال البقاعي انه قد حقق السعد التفتي ان في هذا
البحث في شرح المقاصد بما احاط به هذه الصيغة تستعمل على مقتضى اصل اللغة
فتستفي الزيادة فخط وتارة على مقتضى ما يتبع منه المعروف فتستفي المساواة فخط
قول صلى الله عليه وسلم ما طلعت ولا غربت على احد بعد النبيه افضل منه في بكره مني
الله تعالى عنه ذكره الحب الطبري في مناقب العشرة عهد الدارقطني والمخلص الذهبي
منه حديث ابى الدرداء وان كان ظاهره نفي افضلية النبي لله انما هي لافضلته
المذكور والسري ذلك انه الغالب منه حال كل اتية هو التفاضل ووجه التساوي
فاذا نفي افضلية احد كما ثبت افضلية الاخر وبكفي هذا في الاشكال المشهور
عند قول صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم وغيره واللفظ في حديث البخاري انه
صلى الله عليه وسلم قال من قال فيه يصبر وصية بحسب سبابة الله ووجهه ما
مرة لم يأت احد يوم القيامة بافضل مما جاء به الا اهدى الى ذلك او زاد عليه
لانه في معنى انه من قال ذلك فقد اتى بافضل مما جاء به كل اهدى الا اهدى قال في
ذلك او زاد قال مستاء بظاهرة من التفتي وبالحقيقة من الاسباب وبصير ذلك كالحديث

الحديث

الذي رواه البخاري منه رواية جابر الجعفي في التفتي قال قلت لابي عبد الله علي
افضل الكلام قال يا ابا المنذر قل لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك والحمد
له يحيى ويحيى بيده الخير ويحكم على كل شيء بقدر ما يشاء فانك يومئذ افضل الناس عمدا
الامة قال مثل ما قلت انتهي قال الحافظ قال الصفات التي تدور على الصحة كتاب
البخاري اتم من كتاب مسلم واسد وشرطه في القوي واما ما رجحانه
منه حيث الاتصال فلا شرط ان يكونه الراوي قد ثبت له لقاء منه روى عنه ولو
والفتي مسلم بمطابقة المعاصرة واما رجحانه منه حيث العدالة والوسطية فلا رجحان
الزينة تكلم فيهم منه ذلك مسلم التفتي دأمة الرجال الذين تكلم فيهم منه رجال
البخاري مع انه البخاري لم يكن منه اخرج حديثهم الى غالبهم منه سيرة النبي اخبرهم
ومارس حديثهم بخلاف مسلم في الامرية واما رجحانه منه حيث عدم التردد والاعمال
فلا به ما انتقد على البخاري منه لاجل ايت افي حد ذاته انتقد على مسلم هذا مع توافقه
العلماء وانه البخاري كانه اهل منه مسلم في العلوم واعرف بصناعة الحديث منه وانه مسد
تلميزه وخبره ولم يزل يستفيد منه وشيخ آثاره حتى لقد كان يقول الدارقطني لول البخاري
لما راجع مسلم لرجاله انتهي وقد بينا في شرح التفتي ما في كلام الحافظ وشرحه من هذا
فوجه الوجه الذي برع فيه البخاري ثم بعده مسلم لمشارك البخاري في تفتي العلماء
كتابا بالقبول ايضا الرواع على قالوا ثم يقدم ما وافقه شرطها قال الحافظ لانه لا
به اي شرطها رواها مع باقي شروط الصحيح ورواها في شرطها على الاتفاق
على القول بتعديل صحيح بطريقه للزوم فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم وهذا اصل
لا يخرج عن الاصل بل كانه كانه الخبر على شرطها معا كانه دونه ما اخرجه مسلم او قل
كما قال قيل عليه الذي يقتضيه النظر ان اذا كان على شرطها وليس له علم مقدم على
ما اخرجه مسلم ووجه لوجه الحديث انما هو بالنظر الى رجالهم بالنظر الى
كونه في كتاب كذا قلت بل يقتضي انه مقدم على ما اخرجه البخاري ايضا ووجه
لان لم يكن على شرطها معا ما كانا التفتي عليه عندنا وهو مقدم على ما انفرد به واحد
مرجحا لانه قال البقاعي انما اخرجهما على شرطها معا اخرجهما لانه الذي لم يكن
احدكما لثقة الزيادة بالقبول بخلاف ما كانه على شرطها ولم يخرجها عنه واعلم ان الحافظ

Copyright © King Saud University

جزم شرطاً له شرط السجدة رواها وقد اختلف ائمة الحديث في شرطها لانها لم
 يزل شرطاً قال النووي انه ليس له شرط في كتابه رواها في غيرهما قلت انما العلماء
 الباعثون بتبعوا ما فيها من معنى فحصل لكل ما شرطاً اختلفوا في ذلك اختلفوا
 كثيراً في شرطها ولم يرد عليه في شرطها على نفيها لانها لم يرد عليها
 ان ادالم يعرف شرطها الرأى النجدة والتنجيد فالزوط الورع انه يتوقف عليك
 حصة الجزم بوصف حديث لم يخرجها في كتابها لانه على شرطها لانه شرطها غير معلوم
 جزماً فكيف يجوز بوصف حديث بذلك وصححه مع الشك فيما يوجهه ويخرج عنه تصحيحه
 والشك لا يفرغ عنه يقينا وامر ما يحل عليه منه قال في حديث لم يخرجها انه على شرطها
 اي في فله انه لا شرطاً وانما شرطه فكيف يقال انه يستحق التقديم ما وصف بان على
 شرطها فانه لانه كانه تقديم بالنسبة الى الظاهر منه المنعديه بان شرطها في
 مخاطبة لفظه وما مور بالعلم به ما لم يجد رتبة ارفع منه لفظه وان كانه بالنسبة الى غيره
 منه للتقديم والمنعديه فلا يرد من شرطه غيرهم ولا يجوز العمل به في الحافظ وغيره يسوقه
 هذا اي تقديم ما هو على شرطها ما هو التقدمة كما يسوقه تقديم ما اتفق عليه او ما
 انفرد به البخاري ثم مسلم لكنه هذا قد ذكرنا دليله وهو تعلق الزمنا بالقول على ما فيه
 مما استلفاه اتفاقاً في وصف ما هو على شرطها فان لم يتفقوا على شرطها ولا
 صرحا بما به لهما شرطاً وكلام السيد محمد في محضه على كلام الحافظ فانه قال ثم
 شرطها على الغالب عند الرجل الذي فاستدل لما قاله من تقديم ما هو على شرطها لانه
 بان على الغالب كانه يقول فانه غالب شرطها الصحة لكنه يقول نعم لو علم لكنه في
 غير الحديث على ما هو في غير الحديث انما انما عرف فتوصل لما قال الحافظ ستة
 اقسام ما اتفق عليه ما انفرد به البخاري ما انفرد به مسلم ما كانه على شرطها معا
 على شرط البخاري ووجهه على شرط مسلم ووجهه الا انه قد اورد على هذا اقسام اربعة
 على ما عده حتى منه الصحيح الاول المتواتر ويكره على الرافضين واجب بان لا يرد
 لا يرد شرط فيه عند الراوي والراوي في الصحيح الذي يسوقه تعريفه الثاني المستحور
 الذي فقد فيه بعضه شروط المتواتر الثالث ما اتفق عليه الستة قال الحافظ
 ولا يرد منها الا المستحور وانما يتوقف في رتبته هل على قبل ما اتفق عليه او بعده

فاسئل

او اما اخرجه الستة فلا يرد فانه قسم لا قسم لانه قد اورد تحت ما انفرد به وقد تعقب البقاعي
 كلام شيخ الحافظ بما فيه طول تنبيهه قال انه الزمنا الحفي في شرح الحديث وقوله منه قال
 اصح الرسايد ما في الصحيح من انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم ثم ما اشتمل على شرطها
 فحكم لا يجوز التقليد فيه اذ لا صحة ليست الا في احتمال رواها على الشروط التي لم يرد عليها
 فوجه وجود تلك الشروط في رواية حديث في غير الكتابية انفرد به لفظه باجماعه ما في
 الكتابية غير التحكم ثم حكموا اذ اوردوا به الراوي يجمع تلك الشروط مما لم يرد عليه في كتابه
 الواقع فيجوز كونه الواقع خلافه وقد اخرج مسلم عنه كثير في كتابه مسلم وغيره في
 المخرج وكذا في البخاري جماعة فحكم غيرهم هذا الامر في الرواية على اعتبار العلم او غيره وكذا
 في الشروط حتى انه من غير شرطها والظاهر انه لا يرد ما رواه الاخر ما ليس فيه الشروط
 ومخالف المعارض الذي اشتمل على ذلك الشرط ولذا فيه ضعف راوياً ووثق الاخر نعم
 نسكه نفس غير المتجه ومنه لم يجد امر النظر الى ما اجمع عليه الاثر اما المتجه فلا يرجع
 الى ما رأى نفسه فاذا اخرج في غير الكتابية عارضه ما في الكتابية انفي وهذا يردوه عدة اثار
 البخاري قال الحافظ في مقدمه شرح البخاري انه عده بنفسه فبلغت احاديثه بالمكر سوى
 الملقات والمباينات سبعة آلاف وثلاثمائة وتسعة وخمسة حديثاً وبلغ ما فيه
 منه التسايعون الفا وثلثمائة واحد واربعين حديثاً فجمع في كتابه على هذا المكر تسعة
 آلاف واثنا مائة حديثاً وهذه العدة خارجة عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعة
 على التابعين ومنه بعدكم وبلغت احاديثه بذكر تكرار الفقه ونحوه ثمان مائة وخمسة
 هذا البقاعي الذي قال انه اخرج نسخة من المقدمة وقد رآها على الحافظ فوجد بها لفظاً في جميع
 ما في صحيح البخاري من المتن الموصولة بذكر تكرار على التكرار الحديث وسمائة حديث
 وحدثنا به ومنه المتن المعلقة المرفوعة التي لم يصر لها موضع آخر من الجامع المذكور ما نرى كسرة
 وخسوة حديثاً في ذلك الفاهديك وسمائة حديث واحد وسكره حديثاً قال
 الحافظ في ذلك فذكر الحديث عدة احاديث مسلم ان عدة احاديث
 تكرار بقية اللفظ باستاظم المكر ولم يذكر عدة في المكر وهو زيد عدة
 كتاب البخاري في كثرة طرقه وقد رآيت عند ابن الفضل حديثاً من ستمائة حديث
 في الحديث حديث قال البقاعي ومما نقل عن فله انه لم يجد في قال
 في خطه شيئاً له الجوز في

حكمها



١
 اذا جمع بين الاثرين في رواية واحدة
 فليس هو حديث واحد بل هو حديثان
 واحد في الحديث واحد في الحديث
 واحد في الحديث واحد في الحديث
 واحد في الحديث واحد في الحديث
 واحد في الحديث واحد في الحديث

٢
 اذا جمع بين الحديثين في رواية واحدة
 فليس هو حديث واحد بل هو حديثان
 واحد في الحديث واحد في الحديث
 واحد في الحديث واحد في الحديث
 واحد في الحديث واحد في الحديث
 واحد في الحديث واحد في الحديث

راوى الحسن من راوى الصحيح وما اسبغ فيه وانه نوب وتكررت
طرقه يصح وجها ذوا نواقصه بالادب جهل دلاله الجتهه كذا يبين
من سنده الطرحه ودر نفس عنده المراتبه الصحيح والحسن كمالا بن ناصر
الدين نوع متماثل بين الصحيح والضعيف وقد ادرجه جلاله في
قسم الصحيح لانه انما يروي نفع الى الصحيح كسما عن مكرته عن
ابن عباس وهو لا يروي الصحيح وان لم يروي الصحيح من رتبة الصحيح
ويزيد من الضعيف كبره عن ابيه من جهه كذا محمد بن عمرو بن علقمة عن ابيه
سامة عن ابيه ريرة وسمين اسما عن جهه ابراهيم التيمي عن ابيه وكرو
ذو دونه في رتبة احاديث المراتب الاثني عشر وما يصح من خبره
وجاهل بن ارقطه والضعيف واما لهم خبطهم بحسنها واخره بضعفها
انهم وان ترى الراوى له قد جمعوا في الوصف بالصحة والضعف
لما يروى لهما فخط الترمذي وصفه ليرى من له هاديت بالصحة والحسن معا
متغايران كما قد يزيد الوصف بالضعف ليرى من له هاديت بالصحة والحسن معا
فقال انما يخط من النسبة فان جمعا فلا تردد في افاده قولنا

والصحيح من راوى صحيح
ابن عسك

فانه عند الفرد من راوى . تردد بالعالم في هذا وذا
ان تردد المجتهد في راوى بل اجتمعت فيه شروط الصحة او قصر فيها وهذا
حيث يحصل التردد بتلك الرواية قال انما يخط وعرف بهذا يكون
من اشتغل المجتهد الوصفين فقال الحسن قاصدا عن الصحيح نفى الجاهل بين
الوصفين اثبات لئلا لا يتصور رغيه ويحصل الجواب ان تردد
الحقة اكدت في حال ما قلنا انقضى للمبتدئ ان لا يصفه احد الوصفين
فيقال فيه حسن باعتبار حسن ختم صحيح باعتبار وصفه عند
قوم ثابت ما فيه انه قد ثبت منه حد التردد لانه يقول حسن
او صحيح ومع هذا اخجل فيه حسن صحيح ووجه ما قيل فيه صحيح لانه لم يزم
اقوى من التردد وهذا حيث حصل التردد فانه لم يحصل التردد بل حصل
التقدم والاطلاق الوصفين معا على اكدت فقد افاد جوابه قولنا

ينخط

وحصل

حقه ان

ما لم تكن

ما لم تكن توصفه بدين . كان اعتبارا حقه لاسنادين
ما لم يكن اى به بعد التردد من حصول التردد في الرواية ووصف الراوى فانه
وصف بهما اعتبارا لاسنادين فان احدهما صحيح والاخر حسن ومع هذا
فما قيل فيه حسن صحيح فوجه ما قيل فيه صحيح فانه اذا اكدت فردا لانه لثقة
الطرحه لقوى ولكنه لما اكدت الترمذي وهو الذي يجمع بين له صنفين لا
يتم هذا الجواب الا على ما راى اذ سبناه مع تعدد الطرحه واما
انه قد يروى الترمذي نفسه بالادب غير متعده بل بالضعيف المتعدد لروى
وصف اكدت بالضعف فيقول حسن صحيح فوجه ما قيل فيه حسن فانه الجواب
فكيف يتم لانه التوجه به الا على ما قلنا قال انما يخط فانه قبله حسن
الترمذي بان شرط الحسن ان يروي من غيره فذلك يقول من يروي
الا هاديت حسن غريب لا يروى الا من له هاديت فالحجوب
انه الترمذي لم يعرف الحسن طلقا وانما عرف بنوع خاص فانه وقع
في كتابه وهو ما يقول فيه حسن من غير حصة اخرى وذلك انه
يقول في بعض الاحاديث حسن وروى بعضنا صحيح وروى بعضنا غريب وروى



بعضا حسن صحيح وروى بعضنا حسن غريب او بعضنا صحيح حسن غريب وتروى
اعاد قرع على الاول فقط وعبارته ترشد الى ذلك حيث قال في اواخر
كتابهم وما قلنا من رتبة جاهدت حسن فانما اردنا به حسن سناده عندنا
لان كل هاديت يروى لا يكون راوية متزايا بالاذب وروى من غير
وجه نحو ذلك ولا يكون شاذ فهو عندنا هاديت حسن فقولنا
بهذا انه انما عرف لانه يقول فيه حسن فقط واما ما يقول فيه حسن صحيح
او حسن غريب او حسن صحيح غريب فانه لم يروى على ترتيبه كالم
يروى على تعريف ما يقول فيه صحيح او غريب فقط وما زلنا في ذلك
استغناء الشهرة عند الحسن الحسن وتقدم تعريف ما يقول فيه فانه لم
حسن فقط اما الغرضه رايانا لانه مضاف عليه ولا يصفه قيد يقول عندنا لم
ينفسه الى اكدت لما نعت المطالب وروى الترمذي بنوعه في كثير من الروايات
التقرير

وروى بعضنا صحيح غريب

Copyrighted material

الجاسر ولا العمل التي لا تنهي كلامه وفيه ما يدل على جوار الاعتقاد في تصحيح
 الترمذي وتعيينه لا اعتقاد بالإصلاح على نفسه وحفظه من الجرد - والله طامع
 منه الغلط إنا جسدنا الكتاب ما صحح أحسن الترمذي لا أنقل
 السيد محمد بن أبي الحسن بعد القول لا يعتقد العلماء في تصحيح الترمذي ^{ذكرة} في
 ترجمة لقب ابن عبد الله فقال السيد محمد راد الله العيب عنهم لا يفتقدونه عليه في
 تصحيحه كبيت أبي رجب في قصصه لا لكل ما صححه قال وهو خطأ نادروا بعضه
 من نسخة سه الأربعة المتأخرة ولما هم قال في ذكره الترمذي في تصحيحه كبيت
 كبير وقرأ الحسن ما صححه منه وقد أضافه في شرحه في تنقيح مسائل في زيادة هذا
 وإن أنت زيادة الرازي . فانها تقبل لا المنافيه
 لا أدل منه ومراخولا . بأرجح نفسه معروفا

—

۵۴
و ص ۱

والحسن

١٢

قال في هذه زيادة روى البراهي في المسند الصحيح مقبولة بالفتح منافية
لرواية من الكواشف منه من لم يذكره الزيادة فتولد زيادة اي في
الصحيح و الحسن اذا الكلام فيها فهو غني عن التقييد بهما مع انه التعريف في الرواية
والتي اذا لم يرد به رواية الصحيح فتولد الرواية صيغة والتعليق انه الذي عرف
بالرواية مشهور بظاهر الاثمة وفعول العدل لانه لا يتصف الحديث بالها
الا حديث العدل وقد تافوا بها بعد ذلك فالرواية من الكواشف منه لان
الزيادة اما انه كونه لا تنافي بينها وبين رواية من لم يذكرها فنه تقبل
مطلقا لانها في حكم الحديث المستقل الذي تنوب عنه اشقة ولا يرد به
غيره واما ما تكلمه منافية بحيث يلزم منه قبولها روى الرواية الا في
هذه هي التي يقع التزويج بينهما وبيده معارضه فيقبل الجميع ويرد له وجه
واشهر عن جميع هذه المعارض القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل ولا
بيان في ذلك على ما مر في الحديث الذي يشترط فيه الصحيح انه لا يكون
ما اذا تم تفسيره اشدد في مخالفة الثقة من قبوله منه وهو العجب من
منه في ذلك من لم يشر الى انتهاء اشدد في عدم الصحيح
والتي اكسبه القول في الحديث لغيره وعد جماعة منهم وفيهم

۱۱ صفحه مال

सुखी !

ثم قال انما يترجح فيما يتعلق بالزيادة والزيادة لا يرد في حد ذاته بل في حد ذاته
قبول الزيادة انتهى وزاد السيد مرتبة او جعله لا يرد في حد ذاته بل في حد ذاته
رواية عن السيد مرتبة يعني انه لم تناف روايته بالزيادة في حد ذاته بل في حد ذاته
انما لم يذكر هذا السيد للعلم به لاستفادة من السيد في ما تقدم العلم في
زيادة العدل في روايته حديثا صحيحا او حسنا وقد عرفنا به تعريفه بعدم الاعتدال
فلا زيادة العدل لا تقتضي بما اختلف به في زيادة العدل ولا في زيادة العدل
ليصح سببا في زيادة العدل في حديث منفرد ومستقل وعلم انه لا يصلح
اصول الحنفية كلاما في الزيادة قال صادقت ما رواه ائمتنا بحيث يتعذر
اجمع بينهما فانما ترد واما التي لا تصادم في نظر عامة ائمة الجلسه فانها تنبئ
انها لا احتمال انه يصلح التمسك والتمسك في الزيادة في حد ذاته بل في حد ذاته
والتمسك في حد ذاته غير راوي الزيادة في الرواية في الكثرة بحيث لا يصح عقله
مستلزم عن مثل قلنا الزيادة لم تقبل وانه ما نزل من يجوز عليهم الحصول
وليفعله عنه مثله فالحق هو من الحديث والاصل الاصول والتمسك في الزيادة في حد ذاته
بعض الحديث به وحده حسن في رواية عنه الا انها لا تقبل في الاولوية بانه راوي
الزيادة عدل جازم بالرواية في حكم ظني فوجب قبولها وسكون غيره عن نقل ما تقدم
لا يمنع قبوله ولا يقدح في روايته لكونه اخفلة عن سماعها في غفلة من سماعها
اس غفلة من لم يرد لها ثم انما حصل في الزيادة في اصول الحنفية لكونه راويا
فولنا القول بلفظة المحفوظ والمقابل

فان

تفاسیل

١٠٠
١٠٠

بلفظ المحفوظ والمقابل له . بالشاذ والمحفوظان يقابلا
بلفظ تنقله بقوله فسمي إشارة التقسيم ألف لجزء الاحاديث بالمحفوظ وغيره قال
الخط فانه ضرفه اى ارادى بارجح منه لازيد ضبط اذ كثرة عدد او غير ذلك
من وجوه الترجيحات فالارجح يقال له المحفوظ اى ممكن به لانه انساب
انه حفظ من الخطاء وترونا ومنها ضرفه بارجح فسمي مع فائى حال كون
بالنسبة مع فالبلاد لفظ بلوط فسمي اى واسم ما تابلد وهو بلوط
بالشاذ اى سمى شاذ لان عرف الحجة الحديث فالتشاذ ما رواه المقبول مخالفا

١- مرقوم الاحادي

[illegible]

مسألة القبول والحكم ومختلف
الحديث

وهذه الاقسام للقبول . قال تراجم الفحول
ان لم يعارض به بالحكم او متلفعا عارضا فالقبول
بانه ان امكن الجمع فقل . مختلف الحديث او لا فلتسل

هذا قسم ايضا للقبول المصروف به وغير مصروف اليه انه سلم من عارضة
حدث اخرنا عنه فانه يسمى بالحكم واختلافه واسفه وانما قصة حديث
اخر من النبي فلا يحدوا من الحسن انه يكون له كسار حنة مصولا منه او يكون
مردوا فالتالي لا اثر له لانه لا يؤثر فيه من جهة الضعيف وانه
كأنه لم يسمع منه لكانت اوقافه عارضا او عارضا منه فلو كان ليقول
محدثه او مبتدا خبره عارضا او من باب ما اضر عاملا فيه انفسه لا يحدوا
اما ان يسمي الجميع به مدلوله بان يغير نصف او لا فانه امده بالحديث
النوع الذي مختلف الحديث بفني اللام اي مختلف مدلوله
وتباينه ما يوافق وهو انما في وضعه بضمهم بفني اللام على انه مد
يحيى وينما به قولهم بعد فالترجيح مثل انه الضلال بحديث
لا يحدوا ولا طريقة من حديث فريسه المجدوم فزاره من الاله
ولا كسافي الصميم فظالم كسار من ذكر المذاق جميعا بضمهم
ثم قال الاول في الجمع بين ما انما يقال انه نفيه صل الله عليه وسلم الحديث
بانه على عمومته اي على نفيه طبعا وسببا وقد صرح قول صل الله عليه وسلم
لا يحدوا مني شيئا ونحوه صل الله عليه وسلم واليه وسلم انه البعير لا يحدوا
ايون في الاول بضمهم فظالم كسار من حيث اراد عليه بقوله صل الله
عليه وسلم من الذي الاول يعني ان الله تعالى ابتداء ذلك في الثاني
كما ابتداء في الاول واما الامر بالفرار منه المجدوم فانه باساره المذبح
الذي ينفذ للشيخ الذي في الطاهر من ذلك بضمهم بضمهم ابتداء الاول
بالمدوي المنفبه فيظهر ان ذلك بسبب مخالفة معتقد صفة
المدوي فيخرج من المخرج فامر بتجنبه قصدا للمادة لهذا اللام الى نظر
الا انه لو رد عليه اجتناب صل الله عليه وسلم عنه المجدوم عند راد

الحكم كما قلنا
بضمهم بالحكم

فلنعلم

معارضة

لمعارضه

المبارزة

مسألة القبول والحكم ومختلف
الحديث
وهذه الاقسام للقبول . قال تراجم الفحول
ان لم يعارض به بالحكم او متلفعا عارضا فالقبول
بانه ان امكن الجمع فقل . مختلف الحديث او لا فلتسل
هذا قسم ايضا للقبول المصروف به وغير مصروف اليه انه سلم من عارضة
حدث اخرنا عنه فانه يسمى بالحكم واختلافه واسفه وانما قصة حديث
اخر من النبي فلا يحدوا من الحسن انه يكون له كسار حنة مصولا منه او يكون
مردوا فالتالي لا اثر له لانه لا يؤثر فيه من جهة الضعيف وانه
كأنه لم يسمع منه لكانت اوقافه عارضا او عارضا منه فلو كان ليقول
محدثه او مبتدا خبره عارضا او من باب ما اضر عاملا فيه انفسه لا يحدوا
اما ان يسمي الجميع به مدلوله بان يغير نصف او لا فانه امده بالحديث
النوع الذي مختلف الحديث بفني اللام اي مختلف مدلوله
وتباينه ما يوافق وهو انما في وضعه بضمهم بفني اللام على انه مد
يحيى وينما به قولهم بعد فالترجيح مثل انه الضلال بحديث
لا يحدوا ولا طريقة من حديث فريسه المجدوم فزاره من الاله
ولا كسافي الصميم فظالم كسار من ذكر المذاق جميعا بضمهم
ثم قال الاول في الجمع بين ما انما يقال انه نفيه صل الله عليه وسلم الحديث
بانه على عمومته اي على نفيه طبعا وسببا وقد صرح قول صل الله عليه وسلم
لا يحدوا مني شيئا ونحوه صل الله عليه وسلم واليه وسلم انه البعير لا يحدوا
ايون في الاول بضمهم فظالم كسار من حيث اراد عليه بقوله صل الله
عليه وسلم من الذي الاول يعني ان الله تعالى ابتداء ذلك في الثاني
كما ابتداء في الاول واما الامر بالفرار منه المجدوم فانه باساره المذبح
الذي ينفذ للشيخ الذي في الطاهر من ذلك بضمهم بضمهم ابتداء الاول
بالمدوي المنفبه فيظهر ان ذلك بسبب مخالفة معتقد صفة
المدوي فيخرج من المخرج فامر بتجنبه قصدا للمادة لهذا اللام الى نظر
الا انه لو رد عليه اجتناب صل الله عليه وسلم عنه المجدوم عند راد

مسألة النسخ
ثبت

عن الاخبار منها ان ثبوتا . كان هو الثاني والثالث
اي ولا يمكن الجمع بينهما الا في مورد كونهما في شأن واحد
النسخ في حكم شرعي بدليل شرعي متاخر منه وان كان سادس على ان يحدوا
وتحقيقه ما نسخي مجازا به بابا اضافة الفعل الى اسب و الدليل لانه
لما كان في الحقيقة صل الله عليه وسلم في نسخ ما ورد في النسخ الاول وهو
احد ما ورد في النسخ كحديث بريدة في صحيح مسلم كنت نزلتكم من صلاة
القبور فزادوا في شأنها انه لا افرة وهذا الحديث في كتاب المأثور في الشرح
حيث تحمله ما ولا لبس له يكون له حدتين بينهما نص وقائدهما ما يحدوا
اصحابه بانه شافه كقول ما يحدوا اخر الامرين من رسول الله صل الله عليه
وسلم تركت الموضوعة مما كنت اليه اخرجت من النسخ . ان كانت
ما يحدوا بالثاني وهو كونه هذه الموضوعة في غير ما يحدوا في غير ما
لا يحدوا مني شيئا والثاني ان اي الذي عرف نفسه عنه ما نسخي
وناعل ان ثبوتا

من الذي صنف بالاسنادى
فيازم بدعونهم حلقا . او كان من اخره نلت التقى

والتأنيب عليه من قبله لا ينافي التأنيب له من قبله
بل هو التأنيب له من قبله

الحمد لله

روز

15

و يذكر جمهور لا فقيه فقال قال ابن سنان لم يجر قبل علم كلام ابنه الصلاح
 انه لا وجه للاسناد ^{نصريح} فانه لم يجره اذ لم يقبلوا التصريح رادى
 السلام بانه جبري من جهة ثقة وكذا قول من يقول لم تكن الثقة كيف
 يتقبلون من انهم صحت كتابه ويذكر فيه تعليلات ولم يصرح بانه ثلثه
 صحيح ام لا فانه لم يصرح به لكافة من قبل ما سبقه واما ان لا يحتفل انه ثلثه
 لغيره من الاثر حتى سواه ذكره بصيغة الجزم او بصيغة التريفة نعم صيغة
 الجزم لا يسهل من العلوم من كونه مقبولا اذ لو كانت هكذا لكانت منسوبة
 الاول من الردود باستطاعتهم ما كان من مبادئ اسناد وانتم بالخطوة
 الثاني ما انادى قولنا او كان من افرع من قولنا وهو مستند الى
 وكان بعد التابعي فيدي ^{بالرسول} المحرف لو كان مصوحا
 اى انه اذا كان مستند من بعد ان يصرح بانه انتم المحدثون علمنا بالرسول
 وصورته انه يقول انما بين صيغة الكافة الجبري قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كذا او قل كذا او قل بصيغة الجبري كذا او قل كذا ^{وانما ذكر}
 نفس الردود للجبري كمال المحدثين لانه يحتفل انه يكون صحابيا ويحتفل انه
 يكون تابعا واما الثاني يحتفل انه يكون بصيغة ثلثه واما
 الثاني يحتفل انه يكون من صحاب ^{مستند} ويحتفل انه يكون من افرع وعبد الله
 فيعود الاختلاف بسببه ويتعدد طوابع التبريز استقر في الاثر لم يكن
 قاله اى انما قبل عليه بحال عند نقل ان يكون بين التابعين الذين من الله عليه وال
 وسام ما لا يتاحى كيف وقد دفع انما جبري الوجه ^{مستند} انما جبري يترك اللفظ صريح الله
 عليه وسلم واجب بالارادة للثقة والاعلان لانه لم يبالغ في ادعاء العلم
 عند العقل الا بالانساب الى اوس عليه السلام امر مناه فليف الى بيتا
 صلى الله عليه وسلم ثم قال واما لا يستقر او قال مستند او سببه وصورته ما وجه
 من روايته بعض انما بين من بعض ونحوه من انما جبري فيقول
 الرسول صنف فقال فانه حرف من مادة انما يعني انه لا يرسل الا من ثقة
 قد كتب جمهور الجبري ثلثه انما جبري لبقاء الاختلاف وهو اهدى قوله

و تأنيها وهو قول الجبري الكسبي و يكونين يقين مطلقا وقال ابن سنان جبري
 انه المستند الجبري من وجه اخر بيان الطريق الاولى مستند الكافة او لا
 لغير جبري كونه المحدث ثقة من نفس الامر ونقل ابو بكر الرازي عن ابيه
 انه الرازي اذا كان يرسل تلك التقات وقيل لم يصرح بانه انما جبري
 قال الرازي في المتقرب وفي شرحه للسبب انتم المرسل حدثت
 لا يخرج به عند جماهير المحققين لانه كان يفهم مسلم في صدره صحيح واما عند
 الجبري فيتموه وكثيره التفتا ^{باصحاب} الاصول وانظر الجبري كمال
 المحدثين وانه يقول انه يرسل ما يردى افرع ثقة فالتوثيق مع
 الاثر كما في كافه وانه اذا كان الجبري ليس لا يقين فالجبري عينا
 واما لا او قال مالك في الشهور عنه واما بصيغة في
 ثلثه منهم احمد في الشهور عنه ^{صحيح} في شرح الجبري واما بصيغة الجبري
 وغيره ذلك مما اذا لم يكن من كل من لا يترك ويرسل من غير التقات
 فانه كان قد فلف في رده وقال غيره من قبله عند الحنفية انما
 رساله من انما المحدثين انما جبري فانه كان قد فلف لثبات
 ثم يقولون انما جبري انما جبري فانه كان قد فلف لثبات
 باسراهم على قبول المراسيل ولم يأت في غيرهم التفتا واما احمد
 من الاثر انما جبري لانه من لاثبات قال عليه السلام يعني انما جبري
 اول من رده واما انما جبري فتاوى على المسند وقال من اسند فقد
 اصابه ^{مستند} واما انما جبري فقد نقله عنه فانه صرح في المرسل
 الجبري او نحوه من طريق احمد مستند او مستند رساله من احمد العلم
 عن غيره قال الرازي انما جبري لانه كان قد فلف لثبات
 لثباته لانه يرسل ثلثه انما جبري من انما جبري من انما جبري
 واما اشارته الى انما جبري لم يفتاوه وزاد من الاختلاف
 انه يوافق قول صحاب او يفتي اكثر العلماء بغيره فانه قد شرط
 مما ذكر لم يقين مرسله ويتبين بذلك صحة المرسل وانما انما جبري

الحنفية و ابو الوليد الباجي ج ٢

الحنفية

Copyright © King Fahd University

قول كسبه فعل بكونه في آخر ما فيه سوى حرف اى فيه كسبه وصلا
ما كانه استقطبه معادى استند او من آخره واذا حرف كسبه تقدم وما سواه
ما سقط منه استاده فانه ينظر فانه كانه استقطبه مع الاستاده
التيين فصاعدا اى ما لم يرها سوى القول فيقول مع اوله اى القول
في اثنين فيما سقط انما فصاعدا المحل كما يستبين لانها في الخارج
لذلك وما ما يدبر معها الما بين و ما هو استقطبه وهو النفس
لانها فانه المعنى لم ينقطع . ما لا توالى استقطبه ما لم تنقطع
فان فعل ما تقوى القول حين سقط مع استاده ولا يقول استقطبه
كانه اثنين غير متواليين فرد الهو لنقطع ما قلنا ثم لنقطع ما لا توالى ولا

المقطع

2

عنه انديس از امانه عدلانه لا يقبل منه الا ما خرج فيه بالحق
مع الاصل مستند الارسال الخفي قد بيناه بقولنا
اننا نقول في قولك انك لا تقبل منه الا ما خرج فيه بالحق
انديس واهل في قولك عليه اعدوه واهل في قولك عليه اعدوه

نقل به انظار احدی آن دس من نقد خان کاپی صحت فیدها المودیر
بن حد لوقا بعضه املاء هر م احمد فنا

[illegible]

Hall

نفسه

الحضرة بلخ
مقابلته على الأصل

Y

الفهرست
بکتابخانه
القدس
سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

[illegible]

١٢٤

فبعضهم يفر من قبله فيلزمه بعض من بعده
 انهم يفر من قبله فيلزمه بعض من بعده
 فبعضهم يفر من قبله فيلزمه بعض من بعده
 فبعضهم يفر من قبله فيلزمه بعض من بعده

شياء تفرق قد حصل انما كنت و جدد من قول انه سمر
 و لكن من رواية من ادرك و كذا شبه الصواب لان
 قول رواة عنه الحسن في ذلك من اعطاه كل من روى
 انشده عنه الحسن و قد عرفت من انه سمر و قد علم ذلك
 و لكن ما اورد من اخبار من طريقه في الخبر و قد روى
 به جازم عند قنادة عنه انما روى عن شيرازي في
 خبره في الخبر من اخيه شمس و ذكر فيه ان شمس و قد قال
 انما روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس و قد روى
 به في الخبر من قنادة فام جدد في الخبر و قد روى
 شمس و قد روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 قال انما روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 او ما روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 و قال ما روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 او ما روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 لا حيث انما روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 الا انه سمر و قد روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 ان من روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 في خبره و قد روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 يستدل عليه الحديث في خبره و قد روى عنه شمس
 ما روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 محمد بن زياد من اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 استدلوا به و قد روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 بدرج من قول اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 في قول اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 على و قد روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس

و شياء

و ما روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 في الخبر و قد روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 و قد روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 و قد روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 و قد روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 و قد روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 و قد روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 و قد روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 و قد روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 و قد روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس

المناقب

او كان بالتقديم والتأخير فانه العلوب في الخبر
 فطف من قولنا فانه بن علي في اخباره او كان في الخبر
 في رواية التقديم و انما خبر في الاخبار و قد روى
 ابن ردة لان اسم اخيه شمس في الاخبار و قد روى
 عن سالم جدد من اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 و قد روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 المناقب و جازم في الخبر و قد روى عنه شمس
 اسناد من فخره من اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 الا ان يكون كالموضح قال انما روى عن اخيه شمس
 رتبته قال و قد روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 عند سالم في اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 تصدق به من اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 مما انقلب من اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 تنفعه بحسنه من اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 اشار بها قولنا



منه الاستناد

و قد روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 فنقلنا روى عن اخيه شمس و قد روى عنه شمس
 ان كانه الا من اخيه شمس و قد روى عنه شمس

فان ترا الاخذ عنه واحدا
فالاول المجهول اعني عينا
وهو الذي بدعونه المستورا
قال ابي نضر فان سمع الراوي وانفرد راد واحدا الرواية عنه فهو مجهول
السمي كالجهل لان لا يوثق به من انفرد عنه ولا يصح ذكره من سمرقند
اذا كان شاهدا له
فهذا هو التسمي الاول
من التسمي لكون الراوي عنه اثنان فصاحدا ولم يوثق به المجهول
الحال وهو المستور وهو الذي انفرد به قولنا المجهول حال المجهول
الراوي المستور لكونه انفا له فحين باطن قال ابي نضر وقد
قبل رواية صحاحه وردها المجهول في تنقيحه ان رواه المستور
ومحو ما فيه الاحتمال لا يطعن بقول بردها ولا يقبل لاجل
يقال هي موقوفة الى استبان حاله في جزمه انما المجهول ومحو
قول ابي الصلاح فحين جرح مخرج غير مستور وتما له كلامه
ان المخرى فحين روى عنه اثنان وقال السيد محمد فانه سمى
المجهول وانفرد واحد عنه فحين جرحه المجهول وانفرد واحد عنه الاصل
انما هو ثقة ثقة الراوي او غيره قبل فخر المجهول في القول لا
صحيحه وهو قول المحققين انه ينزل منزلة اتقوا المجهول
انما هو اسم المجهول وعينه لم يثبت الا من جهة من ثقة فانه
قال له فحين اثنان وكان له اثنان في القدر كالمجهول المجهول
انما هو ثقة اذا اثنان في التقليد فانما هو المجهول عليه
كالتقليد في توثيقه المجهول ومحوه قلت قد خلف كلامه في
اتقوا المجهول فسماء قلنا تقليد اثنان موطن تنقيح النظر

[illegible]

۱۰۵۵ در قفسه کتابخانه
 کتابخانه عمومی
 کتابخانه عمومی
 قفسه عمومی

من سن الحفظ ومن مستور
ان تولعت بمن يرى معبرا
و من سن مدلس مذکور
حسن مجموع الذي قد ذکا

بحث المرفوع

وان تجدوه بغيره الاستناد . الى الرسول خير من فساد
الماضي مما او يكون حكما . من قوله او اخوة جونا
تولد اخوة اي انفسه استند لا زها . فهو يقول في بيت ان انفسه
باسم الله وهي اما نصري او هكذا قال اي في ذلك الموضع
من القول نصري ان يقول انما به سمعت رسول الله صلى

وہم ہرگز نہ ہوں کہ انہی طرفت انہی ہوں
وہم ہرگز نہ ہوں کہ انہی طرفت انہی ہوں

و لکھو ۱/ رسول

۱۰۰

قصص

[illegible]

انما اوله كسر قال والحمد لله رب العالمين وما ينزهه الا عما يشبه
 به حبه الوداع كل راه وسكنه افرج الكعب وقد قيل كتب يعرف كعبه
 ذلك من تفرقه الصالح من البلاد والقرى وقال السجدة الصماني
 كلام عدول من لاس الفتن وغيره من الجاهل من بعدهم قلت وقد ذكر
 ادلة هذه الدعوة البرية البرية اول كتاب التوحيد وقد سردنا ذلك
 في شرح التفسير وذكر انه لهذا اليوم مخصوص عند المحنة بسمه قد جرائه
 منكم وذكر الخوف في رب لا ترض منكم بما يقول وليس به علوم طويل
 بالمجتهرة في هذا القسم الثاني من كتاب التفسير للاستاذ وبالله التمسنا
 والحمد لله رب العالمين سنة ثمان مائة وثمانين من الهجرة النبوية

لتابعي وهو من بالافي اي اصحابي مع الوفاق
 والكل بالتصريح او بالحكم كما نقضني انفا في نظي
 الامم بمقتضى كافي قوله تعالى فتناء لبلد بيت او انتم غايه لا
 سنادا الى التبعين ودرقا وهو من نقى اي اصحابي مع الزمان
 اي مع الموافقة لمؤيدنا بالحق صلوات الله عليه وسلم الى اخر ما سلك
 قال الشيخ رحمه الله في التفسير في بعض احوال التفسير وهو في الملة انما
 في التبعين طول البرية او حصة السماع او التبع قال وبقية
 اصحابه وانه بعبارة طيبة اختلف في الحاشية بابه التسمية
 ولقسم الخفيرة الذي ادركه الحكيم عليه السلام ولم يرد
 ابن صلوات الله عليه وسلم في حكم الله البرية اصحابه وادعى بابه
 وغيره انه الله عليه وسلم في قولهم انهم صالحة وفيه نظر فانه يسم
 عليه البرية في طيبة كناية بانه انما هو في طيبة كناية بانه
 جازما مستوعبا لليس القرية الاول والحق انهم معدودون
 في كبر التبعين سواء عرف منهم انه الواحد منهم كما
 سماه في من ابن صلوات الله عليه وسلم كما كناية اسم لاني

تعريف التبعين
 في التبعين من التبعين في التبعين
 في التبعين من التبعين في التبعين

انما اوله كسر قال والحمد لله رب العالمين وما ينزهه الا عما يشبه
 به حبه الوداع كل راه وسكنه افرج الكعب وقد قيل كتب يعرف كعبه
 ذلك من تفرقه الصالح من البلاد والقرى وقال السجدة الصماني
 كلام عدول من لاس الفتن وغيره من الجاهل من بعدهم قلت وقد ذكر
 ادلة هذه الدعوة البرية البرية اول كتاب التوحيد وقد سردنا ذلك
 في شرح التفسير وذكر انه لهذا اليوم مخصوص عند المحنة بسمه قد جرائه
 منكم وذكر الخوف في رب لا ترض منكم بما يقول وليس به علوم طويل
 بالمجتهرة في هذا القسم الثاني من كتاب التفسير للاستاذ وبالله التمسنا
 والحمد لله رب العالمين سنة ثمان مائة وثمانين من الهجرة النبوية

لتابعي وهو من بالافي اي اصحابي مع الوفاق
 والكل بالتصريح او بالحكم كما نقضني انفا في نظي
 الامم بمقتضى كافي قوله تعالى فتناء لبلد بيت او انتم غايه لا
 سنادا الى التبعين ودرقا وهو من نقى اي اصحابي مع الزمان
 اي مع الموافقة لمؤيدنا بالحق صلوات الله عليه وسلم الى اخر ما سلك
 قال الشيخ رحمه الله في التفسير في بعض احوال التفسير وهو في الملة انما
 في التبعين طول البرية او حصة السماع او التبع قال وبقية
 اصحابه وانه بعبارة طيبة اختلف في الحاشية بابه التسمية
 ولقسم الخفيرة الذي ادركه الحكيم عليه السلام ولم يرد
 ابن صلوات الله عليه وسلم في حكم الله البرية اصحابه وادعى بابه
 وغيره انه الله عليه وسلم في قولهم انهم صالحة وفيه نظر فانه يسم
 عليه البرية في طيبة كناية بانه انما هو في طيبة كناية بانه
 جازما مستوعبا لليس القرية الاول والحق انهم معدودون
 في كبر التبعين سواء عرف منهم انه الواحد منهم كما
 سماه في من ابن صلوات الله عليه وسلم كما كناية اسم لاني

Copyright © King Saud University

الإتراء المسند

212

باعتبار الاول و نفهم من التعليل بالظهور ان الانقطاع الحقيقى لصفة
الذات و ليس بالذات ان لم يثبت لصفة لا يخرج اكميات عن كونها
شدة الاضداد الا ان كانت هذه خواصها لا تدل على

و سائرهم و كونهم فالاول و كونهم سائرهم انهم صلح
للمصلحة و سائرهم العاقل لطلوع نامة النفع له و سائرهم
الغاية انصوى و الا انصوى العاقل لطلوع موجوده بالممكن و سائرهم

الى منزلة كذا اخرى فثبت ان القسم الاول فيمنه علومه
 وعلمه في ذلك على ما السليم ثم قسم العلوم في قسمين
 اربعة اقسام الاول ان سلك الموافقة والابدال فثبت
 قولنا وفيه ما ترى منه كل قسم يثبت الله فادرك الاقسام قولنا
 اولها يدل على الموافقة وبعد هذا الابدال فيما حققه
 ان وصل الراوي الشيخ لحد . مصنف الاخبار لكن انفراد
 بصرفه على طرق المصنف . فثبت الاول بلا توقف
 فانها لا بد من ذلك وطريقه . لكن الشيخ كان وصل
 فثبت ان سلك بقدره في هذا قال في خطبه المجلد في الراوي
 وهي الوصول الى شيخ المصنف من غير طريقه اي الطريق
 التي تصل الى ذلك المصنف بعينه مثله روى في هذا
 في صحيحه فيمنه منه ماله حديثا فلو رويته من طريق
 كما يثبتون بين قتيبة فثبت دلور وينا ذلك الحديث
 بعينه من طريقه الى العباس اسراج منه قتيبة مثله كما
 يثبتون بين قتيبة في سبعة حقه حصلت لنا الموافقة في مع التمايز
 في شيخه بعينه مع علمه في سلك المصنف فيمنه فيمنه السليم
 الاول وقد اتفقا في هذه قولنا اولها بلا توقف والناظر
 من التسمية هو ما تضمنه ما يدرها في قال في خطبه وفيه اي علمه
 السليم ليدل وهو الوصول الى شيخه فيمنه فيمنه كما يثبت
 لنا ذلك في سلك بعينه من طريقه اخرى من التفتيش
 في سلك فيكون التفتيش في لافيه من قتيبة في
 ما يثبتون الموافقة ليدل اذا تفرقا في علمه في لافيه فيمنه
 و ليدل واخر به فيمنه فيمنه فيمنه في لافيه فيمنه
 الافراد وصحاحه في سلك و ليدل فيمنه فيمنه فيمنه
 او اسنوي في عدد الرواة . مع واحد مصنف فيمنه فيمنه

الموافقة الابدال

بالا

بالناظر في المساواة وما يتبعها من مصادرات العلماء
 وهي المساواة مع التلميذ من . مصنف بالشروط فخذها من
 قال في خطبه وفيه اي علمه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه
 سناد من الراوي الى اخره اي لا سناد مع سناد واحد المصنف
 كان يروي في سلك فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه
 عليه وسلم المصنف فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه
 بعينه با سناد اخر الى المصنف فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه
 السليم فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه
 من حيث السناد مع قطع النظر عن ملا فقه ذلك فيمنه فيمنه
 سناد الخاص وهو سنادنا في سلك السليم فيمنه فيمنه فيمنه
 عاليا وخرج منه المساواة انتهى قال في خطبه فيمنه فيمنه فيمنه
 فيمنه ان السليم فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه
 عليه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه
 ان يكون من السليم فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه
 انما السليم فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه
 الى قولنا فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه
 وهو الاسنوي فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه
 اولها وصحيت مصاحفة لان السادة جرت في السناد
 بالصاحفة بين من تلاقوا فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه
 فكانا فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه
 فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه
 مقال العلوي فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه
 قال فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه
 السليم فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه
 ولا هي فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه فيمنه

النزول

هذه وان يتفق المودى
من روى في صحيح من الادب
قالهم بد غيرة المسلسل
اشارة الى تخرج من التواريخ علوم اكد حيث
تسارعت الاول الاثبات من صحيح الرازي قال الى فظ فان اتفقوا رواة
في اسناد من لا سائده في صحيح الرازي كسبت فلما قال سمعت
فلما اراد هذا فلما قال هذا فلما قال هذا فلما قال هذا
انهم في هذا القول الذي لم يه قولنا وان يتفق الرازي والرازي
اسم فيقول من غيرنا و هذا هو الاول في الثاني قولنا او
غيرها من اي حال او رد فانه انما يقول الى فظ او غيرها
من اي حال قال في شرح الفقيه كسبت فلما يقول شهد
بالله لقد حدثت فلان راوي او لغيره كقولك دخلت على
فلان فاطمنا ثم راوي او لغيره والفعليه ما كقولك حدثت
فلان و كقولك فلان في حقك قال آتيت بالمراد الرازي
قولنا او غيرنا من اي حال او رد فاهم بالجميع ثم قال المسلسل
وكذا من صفات الاسناد وقد يتفرع المسلسل في حقه من لا
سناد كما كذب المسلسل بالاولية فانه المسلسل فيه
تفرع الى سفيان ابن عيينة فقط ومن رواه مسلسلا
الى سفيان فقد وكلهم اتفق قولهم شهد بالله كاذبا اشارة الى
ما افترجه اما قوله ابو يوسف قال شهد بالله و شهد بالله لقد
حدثني القاضي ابو الحسن علي بن ابي حمزة ان قال شهد بالله
واشهد بالله لقد حدثني محمد بن احمد بن محمد بن فضال قال
شهد بالله و شهد بالله لقد حدثني اناس من به العلم ليعلم ان قال
شهد بالله و شهد بالله لقد حدثني الحسن بن محمد بن علي بن
ارض قال شهد بالله و شهد بالله لقد حدثني ابي علي بن موسى

الاضاع

ارض قال شهد بالله و شهد بالله لقد حدثني ابي عبد الله
محمد بن ابي حمزة قال شهد بالله و شهد بالله لقد حدثني
و شهد بالله لقد حدثني ابي حمزة بن علي قال شهد بالله و شهد بالله
لقد حدثني ابي علي بن ابي طالب رضي الله عنهما جميعا قال شهد
بالله و شهد بالله لقد حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
اشهد بالله و شهد بالله قال جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قال ابو يوسف كذا حديث صحيح رواه الفقيه
الطبيعي ولم يلقه الا بشرط الشهادة بالوجه كذا الحديث
عن ابي عبد الله عليه وسلم من شرط لقائه من امر سنده اتفق
والله في اشار اليه من كذب المسلسل بالاولية فاقول
لي اجهزة سني استخرج عبد الله بن ابي اجهزة عن ابيه
ابن ابي اجهزة عن شعبة بن جابر عن حماد بن عمار قال شهد بالله
استخرج محمد بن محمد بن عيسى بن ابراهيم بن ابي حمزة عن حماد
و ثمانية والف كذب المسلسل بالاولية وهو
اول حديث سمعته منه قال نعمنا الله به اخيرا استخرج
بن ابراهيم الكباري لم يلقه الا بشرط الشهادة بالوجه قال وهو اول
حديث سمعته منه ثم ساقه مسلسلا الى سفيان
ابن عيينة قال وهو اول حديث سمعته منه عن عمر
ابن دينار عن ابي جابر بن عبد الله بن عمر و عن طيبة بن عمر
وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الراحمون برحمهم
ابن ابي اجهزة و قال الراحمون برحمهم بن ابي اجهزة
اسناد خفي كذب المسلسل بالاولية الحمد
بين ان كذب المسلسل في اشار اليه من كذب المسلسل بالاولية
بالاجهزة عن ذكرنا ولم ننسوخ طريفة الا انها صفة تروى

ثاني

411

الإجازة رقيقة المعاصرة محمولة على السماع بخلاف غير المعاصرة
 تكون رسالة أو منقطة فشرط حملها على سماع ثبوت السماع
 انتهى فعرفت أنه تضمن النظم أن الإجازة رادف للسماع
 في غير عرف لما فيه من في اللغة وعرف التقديره وإن
 عرف أن خبره للإجازة كقوله في الجزء فاستلهم به
 عند الإجازة من الإجازة فانه في عرفهم لئلا أن عده في عرفهم
 لاني في المعاصرة محمولة على سماع منه وكذا هو الذي أخذه المصنف
 لأن إذا جبرها من عرف بأنه سماع فغيره لا خلاف
 كما قد يستدل به لدس

سنة من لدس

الأدوات من لدس في الإجازة عند ذلك الملبس
 أي الذي ليس على سماعه فليس في سماع من سماع
 حال الحافظ لأن المدس فانه أي من ليست محمولة على سماع
 مستند بشرط النفاذ في العرف ولما كان فيه خلاف
 استدلنا به بقولنا

بشرط المعاصرة في العرف وقيل قالوا وهو المختار
 قال المحققون بشرط في حمل المعاصرة على سماع
 ثبوت لقارها أي الشيخ والرواية عنه ثم قال ولعمرة واحدة
 ليحصل لأن في باقي مصنفه عنه لونه عن الحسن الخضر
 وهو المختار ربما لم ينسج في الرواية وغيرهما من النقاد
 فاجتهدنا إليه بقولنا

ولو يكون مرة في العرف وفيه تفصيل الدنيا بحرف
 أي أنهم قالوا بالثبوت مرة في العرف وسمي سماعه على سماع
 وقد يورد مرة في القار فامكان زمن القار فيجوز لما فيه
 الإسماع في الأمان فليس كما وقد بطلنا البحث في
 شرح استغفر فعرفت أن لفظه من ثلاثة أهوال خمس

الإجازة

على الإجازة لأن المعاصرة فحمل على سماع لأن السماع
 لو أن ثبت له القار وقولنا سنة من السنة أي سنة
 ناولي نطلق في المناولة

واشترطوا لذلك لأن قد ناوله الخامس
 أحسنه في أربعة النجاسة قلت ولاصل في المناولة ما علة
 البخاري في العلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب
 لأبي عبد السوربة وقال لا تقراءه حتى يبلغ مكان كذا وكذا
 فلهذا بلغ ذلك المكان فراء على الناس وأخبرهم بأمر
 الله صلى الله عليه وسلم وحده ليس في الطبراني بسند حسن
 قال السرياني أصح ما البخاري على صحة المناولة فلهذا قالوا
 إذا ناولوا كتبهم كذا فاجازوا أن يروى عنه ما فيه قال وهو في
 صحيح قال البيهقي الحسن ما سئل به يدعي ما سئل به إنهم من
 حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم كتب كتابا إلى
 كرسى من عبد الله بن عبد الله أنه أن يدعوه إلى تنظيم الحديث فنهى
 تنظيم الحديث الكرسى ذكره السرياني قال في شرطه بشرط
 في صحة الرواية بالمناولة وأقر أنها بالإذن بالرواية ولا خلاف
 به قولنا

بأنه يروى وفي الإجازة: أرفع أنواعها بإجازة
 قال المحققون وهو إذا حصل له شرط أرفع أنواع الإجازة
 لما ليس من التبيين والتبيين صورته أن يدفع الشيخ أحد
 وأما حاكم حقه الطالب أو غيره الطالب الأصل للشيخ
 أي أصل الشيخ فثبت له الشيخ وهو عارف متيقظ ويقول له في
 أصونه كذا روايتي فقلنا فارد على شرطه أن عليه منه
 أما التعليل أو بالمعاصرة لينقل منه ويقابل عليه ولا
 فان ناوله ويزوده في الأصل فلا تبيين أرفع منه لكن لها زيادة

شأنه على الإجازة المصنفة وهو ان يجزئ الشيخ رواية كذا
 من رواية كذا في رواية كذا واذ اختلفت المناوذة على الإذن
 لم يعتبر بها عند الجرح وقلت وكذا سباه من الأئمة عرضا قال
 الشورى انما نسب عرض المناوذة وهو من غير كذا الا ان مقابلة
 اياه تقوم ارسال اليه بالكتاب من بلد الى بلد وقد ذهب
 الى صحة الرواية بالكتاب الجرحه جماعة من الأئمة ولهم بقرن
 ذلك بالإذنه بالرواية ما فهم كقولهم في ذلك
 بالذنه ولم يعتبر في هذه قولي بين مناوذة الشيخ من يده لطلب
 ووجه ارسال اليه بالكتاب من موضع الى موضع اخر ان هذا كل
 منها من الاذن انتهى اذا خفت هذه الفهمه سئلته الرتبة
 السادسة هي ما تضمنه قولنا

شأنه يطبق في الإجازة في باللفظ لا في تلك بالكتابة
 قال المحقق وأطلقنا هذه في الإجازة المستند
 بها يجوز انقول باللفظ اي اذا كان الإجازة من الشيخ باللفظ
 جاز ان يقول الراوي عنه شافعي عنده الرواية عنه سرانه
 مجازا من الإطلاق الجرحه على كل فانه لا شافعية له منه
 فيما يرويه عنه من في لفظه اجزئته مثلا وخلافه
 في تلك اسم الإجازة للإجازة اي اذا كانت
 الإجازة بان كتب اليه الشيخ بان الإجازة فهو يقول شافعي
 بن يقول ما افاده سئلته الثانية هي ما شتم عليه

خون
 والمأخذ يقال كذا فاحفظ هذه بيت ما تروى
 قال اي فظنتم كتب اليه بالاذن جازعه وهو باب
 قلت قال الشورى انما نسب من اقسامهم
 انكرت به وهو ان نسب الشيخ سمويه كما خذوا فأنسب

سادسة

قال الشورى وهي خرابه مجردة من الإجازة وسئلته الثانية
 التي نسب اليه في رواية كذا ونحوه من حياته في الإجازة
 قال وكذا في نسخة المصنف كالمناوذة المصنفة من الإجازة
 واما الجرح اي من الإجازة فمنه ما فهمتم قال واما ذلكا كثر من
 المصنف في رواية كذا وفي رواية كذا في رواية كذا
 وهو المصنف المشهور بين أهل البيت ويوجد في نسخة
 كتب في خزانة قال هذين هذين في بلد كذا وكذا
 به عند فهمه ودون الوصول لا شافعية من الإجازة
 وزاد السمعاني فقال في آخره من الإجازة قال السمعاني
 في شرحه قلت وهو محتال وقرئ من أكثر صور المناوذة في
 صيغته النجاشي في الإجازة والذنه وكتبه في نسخة
 وليس فيه بالكتابة منه شيئا ففهمه قال الشورى ثم اصحى ان بالكتابة
 نقول في الرواية كتب بها الا قد مره قال هذين هذين

فلا بد من كتابة أو نحوه ولا يجوز المحرفة هذين هذين
 انتهى وكذا ان تراها مخالفة لما قاله في نسخة الاصح
 واصل ما يلي بقولنا كذا اصح القول في العلم ثم انه
 من كذا في نسخة كذا في نسخة وكذا في نسخة وكذا في نسخة
 السادسة معلوم الشيخ الطالب وكذا في نسخة كذا في نسخة
 وكذا في نسخة كذا في نسخة واما اذا فظن فانه لم يصر
 بالثامنة ثم عد الإجازة ورواية وكذا في نسخة كذا في نسخة
 فيه الإذن ولم يذكر لها رتبة ولا رتبة كذا في نسخة
 تنبيه به الرواية وقد سئلنا القول في هذه المصنف
 في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة كذا في نسخة
 ولا معلوم ذلك كما في الاذن من طائفة الإجازة و
 الإجازة والإعلام قلنا

قال اي فظنتم كتب اليه بالاذن جازعه وهو باب

قال الشورى

الجهاد والوصية والبرهان هذا وشرط الاذن ايضا لازم
 فما انى محابراه العالم
 عالم فلا يكن اجاز العامة
 فتكون لنا اشارة الى صلت قوله ارفع انواعه كذا وهو ان
 ارفع انواع الاجازة المتأخرة من الاذن من النسخ ذلك ان
 بحسب استيفان تقديره فذلك ارفعنا وشرط الاذن مبدأ
 وجاهة وصية اعلامه
 ولازم خبره وقولنا فيما لا ينسبه بل لازم وقولنا محابراه العالم
 من بيانته لما وقولنا وجاهة منقول براه ووصية اعلامه
 سطونان عليه والراد انه لا بد من الاذن في الرواية بالجهاد
 او بالوصية او بالاعلام وبيان حقيقة فان هذا لا
 من الاذن فلا عبرة بها وصارت كالاجازة العامة ويصح
 بعلام الحافظ فانه قال وكذلك يستلزم الاذن
 في الجهاد وهو ان يجب بطلان كاتبة فيقول وجهت
 بخط خديجة ولا يجوز فيه الخطا فخر لا يجوز ذلك
 الا ان يكون له منه اذن بالرواية عنه والى قوله قسم
 ذلك مغلطوا وكذا الوصية بالكتاب وهو ان
 عنه مودة او منه لشخص معين باصله او اصوله فانه قال
 قسم من المتقدمين يجوز له ان يروي عنه الا اصول
 عنه لمجرد كونه الوصية والى ذلك الجهره بالان
 كان له منه اجازة وعلما انه قد ذكر المصنف اى في
 النسخات مع شيخ الامام واستدلوا بان ذلك وهو الاجازة
 من المتأخرة وهي الجهاد والوصية والاعلام وقد تكلم المتأخر
 في وجه اشتقاقها من الاجازة واقسامها لانه لا غنى عن
 معرفة ذلك قال ابو اكاسيه بن فارس الاجازة

لا يوافق

ما خورني

ما خورني من جهته المار الذي نشاء الامنية والحركت يقال
 استجرت ما جازني اذا استقال ما لا لا شئت وارطك
 كذا الخالب اعلم يستجيز اعلم علمه فحينئذ فذلك اجازة
 يقال اجازت فلانا سمعنا في من حين الاجازة اننا
 وهو المعروف بقول اجازت له رواية سمعنا في من قال
 اجازت سمعنا في ذلك اذ في التقوى قاله والاجازة اجازة
 وعد لها صبغة الاول اجازة معين معين كما اجازت
 اجازت في ذلك على اجازة المجردة على المتأخرة قال بعض
 جهاد الرواية والاعمال بها قال شارحها وادعى ابو البرية
 اجازة من عليا بن الاحبار عليه السلام وادعى اجازات
 من الطوائف وقالوا ان قال لغيره اجازت له ان
 تروي عن ما سمع ثمانية قال اجازت له ان تروي
 على لان الشرح لا يصح رواية ما لم يسمع وقال ابن عزم
 انها بدعة غير جازة فقله السيوطى قال وقال ابن الصلاح
 ولى الاجازة لغيره لغيره لغيره ان يقال اذا
 اجاز له ان يروي عنه مدياته فقله خبره بها جهاد
 قال الخطيب فغير اعلمه لغيره لغيره ان ليس
 صدره عليه وسلم كتب سورة براءة في صحيفة ودونها
 لا يكره ثم بعث عبد الله بن ابي طالب عليه السلام
 فانه لما سئل لم يقرأها عليه ولا لغيره فقله
 الى مكة فقله في ذلك لغيره لغيره ان ليس
 الى ما سئل عليه صلوات الله عليه وسلم بعث عليه السلام
 بن جهم وبعثه في ثمانية من المهاجرين والقبائل
 في كتبها امره ان لا يقره فيه من يسير بين ثم غفره
 فيقول كما امره من عمل بمضمونه قال فلهذا

و مشهور في الجازية و الاجازة ذكره ابن عسك في كتاب
 الاسم قلت و انما هي من ان يجز متناغية كما جرت
 مسود ما في فاعلات في اتوى و اكثر و الجوز من الطول
 على جواز الجوز و او جبر العمل بها و انما هي في عين بوض
 المعموم كما جرت السكينة او كل احد او الكل زمانى و فيه
 فاعلات للتناغية فان فيه بوضف فاعل كما جرت
 طلبة العلم بولد كذا فان جرت الى الجوز من غير المعية قال القاضى
 عياض انظرهم في فاعلات في جواز ذلك و لا ريب منه
 لا عهد لانه محصور و موصوف كقولهم لا ولا فاعلات
 الجوز اجازة محمول من الكتب او المحمول من الناس كما جرت
 كذا في السمن و لغويون كفيها في السمن اذ اجز تلك بعض سموات
 فاعل باطله انى متى الاجازة للمعوم كما جرت لمن بولد فاعلات
 ومن بولد اوله و لعقبه ساكنات و افعال بالجوهر
 ساكنة فاعلات في شاعل الموقف فاعل بصر عليه و فعل لسان
 ابن ابي ذر و اجاز الخطيب الاول و الف فيه جزمه و قال
 انه اجاز اصحابه بالسكينة و الية الموقف للمعوم
 وان لم يكن جزمه سجد سادس اجازة عالم بتمس الجوز بوجه
 في سماع او اجازة ليدوب اذا تحم قال القاضى عياض انه شبه
 قاضى قرطبة ابو اسيد قال و هو اى السمن بصر فاعلات ياز
 لم بالتمس بى عالم بتمس بى و بصر لم ما يعلم انه لا بصر
 لم ياز في قال السندى و هكذا هو الصواب الساج
 اجازة الجواز كما جرت في جواز في قال السندى و
 السمن لى عليه السمن جزمه و هو قطر الكفاية بتمس بصر
 و بصر فاعلات من سجد السندى و قوله عالم فاعلات ياز
 فاعلات ما ذكر و يكون كما لا اجازة السمان قال اى فاعلات

في الجاز

في الجاز لم لا في الجازية كان يقول اجزت لجميع السكينة اوله
 اذ كان جاز او لا كل بوليم فاعلات او لا كل بوليم فاعلات
 و هو اقرب الى الصلة لقرب الاخصار انتمى سنة الاجازة
 للمعوم و لمعوم نظمتها فاعلات

اجازة المعوم

او كان للمعوم والمعدوم ب. هذا هو القول في العلم
 عطف على قوله ان اجازة السمان قال اى فاعلات و لا فاعلات بوليم
 كما لا اجازة السمان و كذا الاجازة للمعوم كان يكون مبرها او مبرها
 و كذا الاجازة للمعوم كان يقول اجزت لمن سجد لافلا و فعل
 ان عطف على موهوم كان يقول اجزت لمن سجد لافلا و فعل
 الصلة و كذا الاجازة لموهوم و ادمعوم عطف بشرط منية لغيره كان
 ينزل اجزت لافلا ان شاء فاعلات او ان يقول اجزت لمن شاء
 فاعلات لافلا يقول اجزت لافلا ان شاء فاعلات و قد وجبت
 لافلا في الصورة فيما قلناه من السندى زيادة و قوله اصر ليقول في
 السمن لافلا يقول اى فاعلات بصر في جزمه قال و قد جزمه و رواج
 بجميع ذلك سواء المحمول عالم بتمس لافلا في القصب و حكماء من
 جماعة من مشائخ تلك قد ساقه كلام السندى و شارحه
 انه الف في جواز السمان و قد جزمه من مشائخ ذكرتهم
 ابن السندى و ابن السندى لافلا في السمن و لافلا في السمن و لافلا
 عياض السمن السمن فاعلات اى فاعلات و بتمس الاجازة للمعوم
 ابو بكر بن ابي ذر قال و قد سئل الاجازة فاعلات لافلا و لا
 و لافلا و المحمل السمان لافلا في السمن و لافلا في السمن
 السمن من منه و بتمس السمن السمن ايضا بتمس في حقيقة قلت
 السمن جاز لافلا بتمس لافلا في السمن بتمس بتمس بتمس
 بالملقونة اجزت ان شاء فاعلات قال السندى انه شبه
 صالنه و فعله قال و لا فاعلات بوليم فاعلات بوليم

اى ولا يقرون بالافلا
 اى ولا يقرون بالافلا
 اى ولا يقرون بالافلا

الواجب والمختار

١٠٠٠

24

في عرفهم فافهمه فها تايها
والراد انفت لا سمار خطا ونطقا واختلفت الالاء ونطقا
مع اتفاقا خطا المحمد بن عتيق بنتر السبه وسكره عتيق بنتر
فلاول نيا بوردى والثاني نيا بوردى واما مشهوران وخطتها
واحدة استقامه وقرنا وعلمه وذلك ان تختلف الالاء
نطقا وتختلف خطا وتنطق الالاء نطقا وخطا كثيرا
من النعمان وسكره السبه السبه الاول بالسبه السبه
والثاني بالسبه السبه السبه السبه السبه السبه السبه
رض الله عنه والثاني بالسبه السبه السبه السبه السبه
شيوخه السبه السبه السبه السبه السبه السبه السبه
وان تجد اسم البنين والاب
متفقا مختلفا في النسب
فانه منه ومنه يخرج
مع الذي من قبله تسفح

قال انما نزل و بين اسما الجذر و درجه رتب لا تخفى
فقد لهم خبره او سابقه او ناقصه انما انما
اكد به رتبة من قولهم صغيف اوليس بالقوى او رتبة
فقال انتهم و قال الجذر كنه رتبة الجذر و حسن الاول
الرحمف بانفس كما كذب اناس و اليه المنتهى في كذب
و كنه رتبة كذب و غيره ثم دجال او وضاع او ما يند
هذه المصنوع من المنة الثانية عظم بالحديث بالوضوح
او سابقه تعالى ذالك اكدت خبره او
لا يقترب ليس بما جرت لا يقترب ان يروى عنه و لا ك
منه قال ان يروى فب نظر ارسلت عنه الثالثة فكون
برو حد بته ضعيف جدا و ام برة مطر و اكدت ارم
ه ليس بشي لا بساوى شيئا و غيره و كل اهل كنه

11

قال الحافظ و مراتب السعد من ارفعها الوصف بانفس
 حادثة الناس او اتمت اليه السعد في نسبتهم بالبد
 بصفة لصفة به بعضا من الالة على السعد من الوصف
 كصفة تامة او تامة ثبت اربعة حافظ او عدل خط
 او نحو ذلك الفاضل فقولنا كرهه لفظا غير تامة
 او التزاما غير تامة ثبت وقال ابي محمد و اشارة ترتيب
 السعد من ارفعها و ذكرنا انما يحسنه الناس و ارفعهم

زینب القادی

ای فی مراتب الجرح

اقتولہم شیخ وکل عارف

لا يصح التفرع واليه شريعتنا
 واليه التوحيد والاصح
 فلهذا لم يشر لنا لا تقبل الاية
 في الاصل ايضا لغيره بل ان التولية تقتل
 اكتم فلهذا بشرطها فيها العدد وشهادة تنفع

۱۴۰۲/۰۵/۰۵

21/3

في كل يوم يخرج من القدس اذ كان مينا
والحكومات بخلاف الجرح

فانه مقدم اذا صدر

مبدئاً من عارف وفي النظر

فان اذا كان الجرح مقدم عند الشارح قال انما في ظاهره
والله سبحانه وتعالى اعلم اذا صدر مبدئاً من مبدئ
لان الكائن غير منسجم في نفسه فثبت عدالة راي صدر
من غير عارف باسبابه لم يقتر به ايضا انتهى وقال لبيد
محمدي في مختصره و يعلم ان لغة البشارية في التبريد غير
مستقيمة السبب فتكون غير مفيدة للشرح لكونه من جهة الريبة
والموقف في غير المتكلم بالعدالة ولا مانع من ترتيبهم ولا
يقتر بقرائهم الجرح مقدم على التعديل في الجرح المبين
ليس وقال فان قلت فاني لكانت في الجرح مبين
ليس قلت ليس فيه جرح في ذلك ولكن انزعت المذنب
قولهم و شاع ويصح الحديث فانما سجدت في ركب محمد
الحديث و يوجب في ادلولة من التبريد منهم بالوحي وانما لذي
فقد اختلف مدرستهم في اختيارنا لا يحسن منه طائفة
بان من قبل فيه فانه سجدت في ذلك كقوله سجدت
ذلك في حقه صاحبها كثر خفاؤه وقولنا فان
فان خلا الراوي عن التعديل

فالجرح يقول بلا تفصيل

هو معنى قوله انما في ظاهره فان صدر الجرح على التعديل
فيل الجرح فيه كجرحه في مبدئ السبب اذا صدر من عارف
من الكائن لانه اذا لم يكن فيه تعديل كان في غير الجرح اولاً
من احكامه وقال ابنه الصالح في ذلك انما الترتيب

نسخه
وقد عرفت

وقد عرفت معنى قوله
هذا على المختار ثم عرفت

فلهمة فليست معها متفناً

قال اي فخر من المزمع في لغة العرب معرفة كل السمين من غيره
اسمه ولم يكن له يدور ان ياتي في بعض اربابا في حلقها
لكن في لغة اخرى ومعرفة اسماء الكليلين والكمون ما ليس به
معرفة الاسماء واسماء الكليلين والكمون ما ليس به
معرفة الاسماء واسماء الكليلين

معرفة الاسماء
دا سماء الكليلين

ومن يسمى بالذلي به اسكن
النية ما صدر باب او امر وتكون معرفة بذلك من جهة ذنوبه
ليست بقائمة الاخرى من علوم الكمال
اسماء والثانية معرفة الكليلين والثالثة معرفة تسمى الكليلين
اسم الجرح انما هو من شخص معرفة الاسماء الكليلين
وكتب الاسماء الكليلين كقوله في علم الدين
انما ذكره كتاب اي لم الكليلين الجرح في لغة ولا به عبد البر
في قوله في لغة لطيفة رقيقة والمراد بهذه الترجمة بيان
اسماء ذوى الكليلين والضعف في ذلك
كتاب علم الكليلين مبدئاً من اسرار صلاوة كذا من فحوا
لم يزال اهل العلم بالكتب في صورة به ويتفقدونه
ويستخرجونه فيما بينهم ويتفقدونه من جهلهم وقسم ذلك
اخذوا بالعلماء وشكوا واما معرفة كنيته سجدت في ركب
احد اصحابه في كنيته اخرى سوى اللينة التي هي سجدت في ركب
كانت كنيته كنيته وذلك في فريب عجب وذلك
لا يجرى به عليه من رخصته في كلام الخريز في احد خريز في اللينة
السبعة اسما ابو بكر وكنيته ابو محمد ولا يظهر لهذين في

قال الخلف انتهى قلت ولا قال الخلف
منه سنة كنية قبل ثم قال الخلف من منه سنة لا كنية
في الكنية التي هي سنة ساله ابو كمال ولا شريه لراي
منه سنة كنية وفيه روي عنه انه قال ليس اسم
اسم كنية ثم علم اسم الصالح فوجد ما منه سنة كنية
ففيه الخلف كناه او قد رت بتار اليه قوله

منه اختلفت كناه او من كناه اختلفت ومن قد رت
كثرة كناه اذا تعددت

وصار سنة الى قول الخلف ومنه سنة كنية
كسنة واسم كنية سنة كناه كانه من كسنة
ابو الوليد وابو الهيثم في قوله سنة كنية
ذكر كسنة الصالح قال الخلف سنة كنية
في كسنة كناه في الاصل في كسنة كناه
او كسنة سنة كناه في كسنة كناه في كسنة
ختمه ساله اساتة اسم زيد رجب سنة كسنة
عليه وسلم قبل كسنة اسم زيد رجب سنة كسنة
سنة كسنة رجب سنة كسنة كسنة كسنة
الرجل سنة كسنة في كسنة سنة كسنة رجب
تحت قوله او قد رت سنة كسنة سنة كسنة
والله في مجموع كسنة سنة كسنة اسم
اسم وكسنة

منه سنة كسنة او وافقت كسنة اسم الاب
او عكسه امثاله في الكسنة
قال الخلف ومنه سنة كسنة اسم اسم كسنة
اسم اسم اسم اسم اسم اسم اسم اسم اسم اسم

منه سنة كسنة او وافقت كسنة اسم الاب
او عكسه امثاله في الكسنة

وقال سنة من سنة في الخط من سنة الاية سال الخلف
اسم سنة كسنة في الخط من سنة الاية سال الخلف
قال الخلف من سنة كسنة اسم اسم اسم اسم اسم
واذا قوله

كنية الزوجة او كان اسم من
عنه روي اسم ابية فاسم
منه عطف من كسنة اسم اسم اسم اسم اسم
وكسنة ما ان رت قوله في الخط او وافقت كسنة
كما في ابو جعفر في روي واسم اسم اسم اسم
وقوله اسم اسم اسم سنة كسنة روي اسم اسم
او وافقت اسم اسم اسم اسم اسم اسم اسم
منه اسم اسم اسم اسم اسم اسم اسم اسم
انه روي عنه اسم اسم اسم اسم اسم اسم اسم
وكسنة اسم اسم اسم اسم اسم اسم اسم اسم
قال الخلف اسم اسم اسم اسم اسم اسم اسم
منه اسم اسم اسم اسم اسم اسم اسم اسم
اسم اسم اسم اسم اسم اسم اسم اسم اسم
منه او لا رت سنة كسنة اسم اسم اسم
ومن الخلف اسم اسم اسم اسم اسم اسم اسم

اوله في كسنة كانت ابيا
قال الخلف كسنة اسم اسم اسم اسم اسم اسم
الزوجة كسنة اسم اسم اسم اسم اسم اسم
او اسم من كسنة كانت ابيا او كسنة اسم اسم
اسم كسنة اسم اسم اسم اسم اسم اسم اسم
الا قال الخلف روي اسم اسم اسم اسم اسم

الكتاب في التفسير صاحب الصريح ثم هذا الكتاب للشيخ ثم قال رحمه الله
 في هذه السلسلة من سورته الاحكام المبررة اذ في كل باب
 الفقرة انما دللنا على

ولتعرف الاسماء التي تجردا

كذلك الذي تعرفها والمفرد

[illegible]

ما

ما تلت أو حزنه قلت بطول السور السور والحمد لله قال
وسه لا يعرفه قد نظمتها بسلامي فليس به ذكر اسمه في موضع
وكتبته في آخر تصنيفي والفت قد جماعته قال السور طي منكم هذا
السرازي وأبو السور السور قال وأفرحهم بطن أبو سلام أبو السور
ابنهم صبره وقال ابنه أصنعه وأفرحهم بطن أبو سلام قال السور
وما كرهه من الإلقاب لا يجوز وما لا يكرهه يجوز ثم سرد
القبائل والتأليف قوله والنزاع رة الخ قول أبي نضر رحمه
الله أيضا يعرفه لا سمار السور قال وقد صنف فيها
الكانظمة أبو بكر البردجي ثم قلت أبي نضر من ذلك السور
وقال السور أن من في أدراك الأبواب ثم عده قسما
لأوله في الإسماعيلية أصحابه أصحاب الجحيم ثم عده
ضمن الرحلة وسأله أصحاب الجحيم وكنته لسياد وبقى بقاها
بعد جماعته من أصحابه وسه فذكرهم وجمع موهود في
كتب الرجال سنة من تعدى لأصحابه والإلقاب تصغيرها
فرد

ومثلها الانساب والالقباب

في لذة تعرفها الخلاب

الى الابد والى ابد

معرفه الانساب والاعقاب

اَوْضَحْ اَوْضَحْ فَاُ

هو ما غناه من خطه بنوه وكتبه الاشياء وظهرت فيه
الى انما تكبر وظهر في الحق بين كتبه النسخة الى التناقص
وفارقه الى الودمان وظهر في النسخة الى التناقص
بسم من ان يكون بلدا او صبا عاد ككلا او محاوره وتقع
الى الصناعات كالتجارة وكرت كالمزار وتقع فيها الاشياء
والاشياء كمالا سار ونه تصرف الاشياء الى التناقص

و طالب العلم وسن الفهم
القول الحق ومنه العلم ايضا سورة اداب الخ

الحمل عنه والأدو لتعرف
قال أما فظانه بترك الحيز والطالب من تصير
النية والنتيجة من فاضله الدنيا نلت أما هذا
فما كل علم في كنهه تمام علما مما ينبغي

آداب الشيخ
والطالب

به وجهی که لا تقفم الا لیصل عد حسنه الیه یا لم یصل
در وقت الحینه آخره انقضای حاضره من الاطاع قال ای تقف
و تحسب الخلفه و یفرق استمر بانه یسمی اذا جتمع الیه و لا یفرق
بجدا فی الاولی ثانیه برشته الیه و لا یفرق استمر
احد لکنه فاسده وان یفرق و یجس بوفار و لا یجس
خامس و لا یجس و لا یفرق الطریقه بانه اصل الی ذل
و انه یسبب **فصل** فی التمسک اذا فسخ انفیاد النسبه
لحده او لکرم و اذا تمکد محبس بسلامه انه یكون له مستحق
یتخذ و یفرق بالغالب بانه یفرق استمر و لا یفرق و برشته غیره
لما کس و لا یبدع و لا استفاذه الحمار او ناکب و یلبس فاسده
ثانیاً و یقین بالتقید و الضبط و یذکر محفوظه لیرسخ فی ذلکه
انتم و قریب منه لایه اصلاح علم اکدیست و تریست
بناسبت مقام الا فلوله و محسن اشیم و کسومیه علوم
الا فلوله من عدم حرم ضراً عظیمه و منه رزقه مال و نظر
جسماً ثم ذکر زیاده کلام الکافه بانه نسبه و منه العلم
مجلس الام بقرینه ای تقف و منه العلم بانه نسبه
النسب بالنسبه کذا فی السماع و قد جرت عاده المحدثه
باحتضارهم الا طحال محاسن اکدیست و تریست و لام اسم
صفره او لا بد من شش ذلک **فصل** فی جاره المسموع و الاصل
فی سه الطلب ثلثه انه یأهل له **فصل** و یصح محسن
الکافه اذا اراه بعد الا سلام و کذا فی السماع و منه باب
اول الحرازه اراه بعد توبته و توبته عدلته و احاطه الیه الا ذل
فقد تقدم انه لا اختصاص لایزیه معین بل لیه الاحتیاج
و الذلک لانه **فصل** و کسومیه مختلف با فقهوت و
شماحه انتفی و قد و سر النودی من آداب اشیر و الغالب

بما يظهر من كتاب الحديث افتادها قولك وتنفذ
تتمهله قولك

كتاب الحديث كتب الحديث من كتب المصنف

فان بعد ذلك و ذلك ان كتب اليه من بني اسرائيل
مصر ايشل ايشل منه و نقطه كذا ايشل ايشل
استوف في المطر لالت واستوف فينا في خرج التفسير
اسماع و لا سماع والارض و غير ذلك مما يشهد قولنا
ثم سماع ما تری سماعه

و عرضه ان سیت و استماعه
و رحلة الطالب و التصنیف

على الابواب او على الحلل

و ان لثا قالیف الاطراف فحل
لحمه لثلاثة الیما لثا ثلثة الاخسة انواع من انواع علوم
اکدیث قال ای فظ و صفة عرضة ای و مر المزمع معرفة صفة
عرضة و لثا الاول و لثا ثلثة من لثا ثلثة و صفة غیر اوسع
لثا سماعه ای اطالب بانه لا یتشغل بغير اوجده و
اوناس و لثا ثلثة صفة سماعه ای لثا ثلثة
ای بانه لا یتشغل من الزوا و یکره لثا ثلثة من جلد

الذي صبح فيه امره فخرج قوبل على احد فانه قد فطره
الاجارة كما قاله فان الفد الرابع صفة الرصه فيه قال
الحافظ حيث انتهى الحديث في باب الفد فبينوا فيهم
فحص في الرقة ما ليس عنده وبلغه عنده بل في المصحف او
ما استناده بل في المصحف او في
على رقة التواضع بينا اليه في المصحف او في

25-

جميع مسند كل صحابي على حدة فانه قد تم مع مسند القدر وانه قد
تم على حدة في جميع مسند الانبياء والسيوف قال الامام في اول
صنف مسند النبي صلى الله عليه وآله وقال النووي فيجوز ان يكون على هذا
ما قلناه من حدة في جميع مسنده وعلى ذلك انه يرتفع على الحروف او على
التي على جميع ما بين ما شتم ثم الاقرب فالاقرب ان المسند هو الذي
صلى الله عليه وسلم او على السواجه فالشجرة ثم العنق به ثم الحديقة
ثم الاخر به ثم على ما ذكرنا في المسند وقال في نظائره ان المسند هو
الاقرب لتقريبه او في كتاباته ثم في كل ما ذكرنا من مسند
على حدة انما هو انما هو الاقرب الى مسنده على ما ذكرنا من مسند
فليس على الضيف وانما انما انما انما بقوله او بضمه على المسند
فذكر انما وطرفه من اختلاف في لغة ولا حرج انما بربك على
الابواب ليس مسند الا قال النووي وبه حقه انما بضمه
تضييفه مسند الا بانه جميع في كل مدينة او باب طريقة واقتراف
رواية النبي صلى الله عليه وآله في كل او بحسب على الاطراف بانه يذكر طريق
الدين الى الله على تقبيله في جميع ما عليه اما حقه في ما عليه
تقبيل من حدة وقد ذكرنا في الاحياء انما بضمه المذكورة
منه في مدينة مسند الا بانه

وتعرف الأسباب للحدث

فانه عون على الخديف

وغالب الأنواع فيها الفسفا

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

ليس يحتاج الى التفسير

ولا التفت

لقد مضى قولك الى الفخر، ومما يلزم مدني سبب الحديث وقد عرفت

فيه بعض خبر في القاضى الى على المشيخ العلي و قد ذكر الشيخ

معرفة اسباب الحديث

بلغ سنة هاربع مئة قال واصلي في ربي وبيدك
وقوله الى الله سوال لصلواته من نكال وارجو فيه سوال انه
لا يقطع سنة وتكون

علمي سنة خير الرسل

المصطفى اصلي الله عليه وسلم
فيه اثنان فتمت من طهين بقدره شكرهما كل سنة
ويكون بشركها الثقله الا في رجب الا في تعليم
سنة النبوية ولما كتمت لها بعد التعميم بكون علمي ولما
قبل جاهد وتكون علمي ما لم تكن لعلمي وذلك لشدة
علمي علمي فانما اهدى الى هيات فالقرنة داخل في
سنة في رجب لا في سنة الطهية والطهية التي في
اصلي الله عليه وسلم ولما في البيا في طهية كسنة
سنة اصلي الله عليه وسلم وانه كما في سنة ان طهية
تبادر سنة قوله صلي الله عليه وسلم وانما في طهية
والسنة النبوية لهذه اهدى الى هيات فانما في طهية
ينقطع عن النبوية اهدى الى هيات في طهية وعلوم
انه في النبوية والشأن في الاخرة والاولى في علمي
سنة ولما في العلم سنة في طهية في طهية
والاولى في طهية والاولى في طهية
للمنك والنبيا في طهية الطهية والاولى في طهية
جميع الايمان والمسلم بالعلم اليقيني وهدى الصبار
ممكن على سائر الاولاد اني نسأت لهدى وهدى
والبرور التي علمت في وهدى في طهية في طهية
ارضا من هدى في طهية في طهية في طهية
ولا لکنه بها في طهية في طهية في طهية

لله ربك صلي الله عليه وسلم

ترابا

فلا ينفق

فلا ينفق في كذا في رجب في طهية في طهية في طهية
ولا ينفق في طهية في طهية في طهية في طهية
في طهية في طهية في طهية في طهية في طهية
انه علمي كسنة علمي في طهية في طهية في طهية
في طهية في طهية في طهية في طهية في طهية
قد رزقنا سماع فهدى في طهية في طهية في طهية
في طهية في طهية في طهية في طهية في طهية
الكتاب في طهية في طهية في طهية في طهية في طهية
في طهية في طهية في طهية في طهية في طهية
سنة في طهية في طهية في طهية في طهية في طهية
في طهية في طهية في طهية في طهية في طهية
رسالة والف فهدى في طهية في طهية في طهية
في طهية في طهية في طهية في طهية في طهية
انه ينفق في طهية في طهية في طهية في طهية في طهية
وكما في طهية في طهية في طهية في طهية في طهية
بالا في طهية في طهية في طهية في طهية في طهية
القوم في طهية في طهية في طهية في طهية في طهية
في طهية في طهية في طهية في طهية في طهية
في طهية في طهية في طهية في طهية في طهية
ص اهدى الى هيات في طهية في طهية في طهية

وزاد على كذا كل كذا

ورد في كل شرفا صلي
كان في طهية في طهية في طهية في طهية في طهية
تنب تارة بالاجار بالاولى في طهية في طهية في طهية
والاولى في طهية في طهية في طهية في طهية في طهية

على رسول ربه : وكذا بين عدا وعبدا : ام لم تشر هديته
 ومع سواه طوبى بذا : ام لم تشر هديته : ام لم تشر هديته
 ام لم تشر هديته : ام لم تشر هديته : ام لم تشر هديته
 ع ربه له يرحم : ام لم تشر هديته : ام لم تشر هديته
 كما تشره سلاسل : ام لم تشر هديته : ام لم تشر هديته
 كما تشره سلاسل : ام لم تشر هديته : ام لم تشر هديته
 رساله منكم بكم : ام لم تشر هديته : ام لم تشر هديته
 م وكل ضايف فيه بذا : ام لم تشر هديته : ام لم تشر هديته
 ثابت منكم بالحق : ام لم تشر هديته : ام لم تشر هديته
 ل والم لا يرحم : ام لم تشر هديته : ام لم تشر هديته
 ولان فيه لا تفعل شيئا بذا : ام لم تشر هديته : ام لم تشر هديته
 وافضل منه بذا : ام لم تشر هديته : ام لم تشر هديته
 مع تفرغنا منكم ونفسي بذا : ام لم تشر هديته : ام لم تشر هديته
 من اهل الفطن ما فرج الطير في الليرة : ام لم تشر هديته : ام لم تشر هديته
 و ليس منكم بذا : ام لم تشر هديته : ام لم تشر هديته
 ونسب منكم بذا : ام لم تشر هديته : ام لم تشر هديته
 الطير في الليرة : ام لم تشر هديته : ام لم تشر هديته
 والكم منكم بذا : ام لم تشر هديته : ام لم تشر هديته
 ويظن ما يظن : ام لم تشر هديته : ام لم تشر هديته
 وسين وهدى : ام لم تشر هديته : ام لم تشر هديته
 لا تشره احد من العباد : ام لم تشر هديته : ام لم تشر هديته
 لا تشره احد من العباد : ام لم تشر هديته : ام لم تشر هديته
 والمرضى جد ولي مدحه

اعظم بديع قد ان بشرحه
 جبار سدا : لا تفعل بالحق البشري والرفق لثب

على عليه السلام مشهور يقال كره المصطفى وبيع المصطفى
 وانما كانه اولاد رسول الله لا افرجه الطير في الليرة
 به عبد الله جعل ذرية كل من من صلبه وجعل ذرية من صلبه
 مع ابنه عبد المطلب الى طالب واخرجه ايضا المصطفى
 ابنه عيسى ونسب نسبه صلى الله عليه وسلم الحسن والحسين
 بانهم ابناؤه من رواية صحيحة ومنه في الحسن انه ابن لعد
 سيد الكهنة ونسب انما دخله كبده صلى الله عليه وسلم
 وكسر على منزه منزل وحملها ونحو قوله انما اسراكم واولادكم
 فقتله وقوله ولا في مدحه الا فرقة بشاره الى لا يرحم
 انه من ههنا امير المؤمنين عليه السلام الساتر بالحق
 الملوكة وشرها لها الرخصة لندبه ويس ايضا بالحق
 المسائنه وتكون بين

بين وبين الحاشد المعاد

والمصطفى والمرضى اشهد
 تفرصه الى عالم السرائر الطير في الليرة ولذا تلت
 فالان تير به السرائر

ريز المثلث والضمائر

فانه قد رنا الى غصن بالضب وشماعة الكس البيت وكل
 حجر ومدرا ملته

ثم صلوة الله والسلام : على الذي لا لا يبا ختام
 لوصف من عبد الله صلى الله عليه وسلم لليس بدو بذا ختام
 سواه قال الله تعالى فاقم النبيين ووقم احوالهم
 لا ينسب لعد ولا وردت به النصرة النبوية فالتعريف بها
 ذكرنا منكم بذا نصير بذا نصير

واله واسال الرحمان : حسن ختام بدخل الجنان

عطف على ائمة نال صلاوة عليه وسلم وعلما له نبي ورد لا هديت لنبي
 في بصيرة وغيرهما من يصل عليه صلواتهم وروى الله كالمعروف
 في كنه الحديث وفتح السائر في الحديث والعلوم والعلوم
 ولا يذني عليه صلوات الله عليه وسلم في كنه الحديث وفتح عليه
 بل حدث لآل بدعة وفتنة لا حرة صلوات الله عليه وسلم حيث
 قال قولو اللهم صل على محمد وعلما ان كنه الحديث وفتح
 لم يرضي هو شريح السيرة بما زجره ان يرد لهم واما لنا فدون
 فلا اجد لام عند من علماء الحبيب وصدوقنا وفتحها
 ناه الخطباء والمجتهدين لا يصلون عليه صلوات الله عليه وسلم
 يصلواة النبي صلى الله عليه وآله فجاءه اصيلنا منهم ولا ناهنا
 بنا صرحهم بل قد فعل النفس في بلاد باه من كل عالم في
 كل مكان ولا قول به اجماع



فقد خشي في بلاد باه من كنه علماء وصدقنا في الصلوات وعلما
 وقد خذنا رخصه من جهالة على من هوى علم رسول وعلما
 بنصر جميع الخلق فيما بينهم ولا سيما فيما هن وعلما
 ناه صلوات الله عليه وآله ابتداء علم وقد خذنا نور البقية نظاما
 وقد فسرنا باب السيرة بينهم على يد كل كنه في كتاب لا يري الا ابتداء كتابا
 لا سيرة كنهنا علما في كتاب لا يري الا كنه في كتاب لا يري الا كنه
 وصل على آل كرامنا فيهم قد اتانا في صلاوة علما في كتاب لا يري الا كنه
 فاجز في كنه الباري وعلما وقد خذنا من في كنه في كتاب لا يري الا كنه
 والطهارة رب العالمين حمد ابدوم بدوام الله على جميع نعم الله عدد
 خلقه في كنهنا وعلما في كتاب لا يري الا كنه في كتاب لا يري الا كنه
 على رسول الله المختار وعلما في كتاب لا يري الا كنه في كتاب لا يري الا كنه
 من ذكره في كنهنا وعلما في كتاب لا يري الا كنه في كتاب لا يري الا كنه
 هو الله قال مولانا المولف ما روت من من نظم ثنية كنهنا في بلاد باه ما ج

طاب الله زاه وعلما في كتاب لا يري الا كنه

هذه نسخة من نسخة كنهنا في بلاد باه

كتاب كنهنا في بلاد باه